الأمم المتحدة A/54/PV.12

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ١٢
الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيدة ميريا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيسة جمهورية بنما.

اصطحبت السيدة ميريا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية بنما، فخامة السيدة ميريا موسكوسو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة موسكوسو (تكلمت بالاسبانية): يشعر وفد بنما بالامتنان بصفة خاصة للترحيب بانتخابكم، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. ويسرنا أن تكون شعوب أفريقيا النبيلة التي يتقاسم البنميون معها طموحها في التقدم، ممثلة جيدا في هذا المحفل بواسطتكم على رأس مداولاتنا وبأفريقي بارز آخر هو السيد كوفي عنان قائد الأمانة العامة. ونحن نشترك في التهاني المحمولة إليكم اعترافا بقدرتكم ومهارتكم، وكذلك في عبارات الامتنان الموجهة إلى الأمين العام على إخلاصه للمنظمة وجهوده التي لا تكل لصيانة السلام والأمن الدوليين.

ولسلفكم السيد ديدييه أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، أود أن أنقل أيضا تقديرنا للطريقة البارزة التي أدار بها مناقشاتنا ولمساهمته في نجاح مداولات الجمعية العامة.

كما أبعث بأحر التهانئ باسم شعب وحكومة بنما إلى ممثلي مملكة تونغا وكيريباس وناورو، الدول التي قبلت في الأمم المتحدة في اليوم الأول من هذه الدورة. وتؤكد هذه المناسبة، بما يتجاوز الشك، الطابع والمقصد العالميين والشاملين لهذه الهيئة المكرسة لدعم سلام العالم وصالح الشعوب.

اليوم أتكلم باسم أمة شابة فخورة كتبت بعض الصفحات الواضحة في تاريخ كفاح شعوب أمريكا اللاتينية من أجل بناء دولة خاصة بها. وإنني الناطقة باسم بلد عُقد فيه أول مؤتمر للأمم الجديدة في القارة طبقا للتصميم الذي وضعه المحرر سيمون بوليفار.

وهنا أمثل أمام الجمعية العامة دولة أعطاها موقعها الجغرافي دورا غير عادي بوصفها طريق عبور،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85888

9985888

وبلداً كرس نفسه قلبا وروحا لخدمة النقل عبر المحيطات، وكان عليه نتيجة لذلك أن ينتظر حتى نهاية القرن العشرين لاستعادة السلطة على كامل أراضيه.

إنني ومواطني بلادي، نشعر بحماس شديد لاقتراب الحدث العظيم وهو تسليم قناة بنما للبنميين. وعشية هذا الحدث الجليل الذي يثير هذا القدر الهائل من التوقعات، لا بد وأن نعرب عن التقدير للجهود التي بذلها العديد من البنميين، الرجال منهم والنساء، الذين بدأوا منذ أن أصبحنا دولة مستقلة، النضال الوطني لكي نتحرر من الأعباء التي فرضتها علينا معاهدة القناة الأولى، الموقعة في عام ١٩٠٣، إن أفعالهم الوطنية مسجلة بشكل لا يمحى في تاريخ شعبنا وتقاليده.

منذ افتتاح القناة في عام ١٩١٤، أصبحت تشكل رمزا هاما لوطننا ومحط آمال شعب بنما في أن يتطور كأمة. إن القناة التي حولتنا إلى جسر عالمي وقلب عالمي، شكلت قوة دافعة أسهمت في التقدم الاقتصادي الذي حققه المجتمع الدولي خلال ثمانية عقود ونصف. وبوسع شعب بنما الآن أن يشارك بشكل كامل في الثروة التي يدرها الممر المائي بين المحيطين، لأن بنما عقدت العزم فيما تقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين، أن تشغّل القناة لا لتخدم التجارة الدولية مع مراعاة دقة المواعيد فحسب، بل لتعزيز التنمية البشرية المستدامة أيضا. ومن ثم، لا تشكل إدارة القناة حقا ببساطة، بل إنها مسؤولية أيضا تلزم جميع البنميين بإدارة القناة بمسؤولية وفعالية وأمانة كاملة، وقد أعددنا أنفسنا لكي نقوم بهذه المهمة بدقة مضاعفة.

لقد بدأت عملية النقل القانوني للقناة في عام ١٩٧٧ بعد التوقيع على معاهدة قناة بنما. وقد سجل في ذلك الاتفاق التزام الولايات المتحدة بأن تنقل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إدارة الممر المائي بين المحيطين والسيطرة الكاملة عليه إلى بنما. بعد ذلك تعاونت حكومتا بنما والولايات المتحدة الأمريكية في وئام من أجل أن يتم الانتقال بسلاسة، وفضلا عن ذلك، وبخاصة منذ عودة الحكم الدستوري في عام ١٩٨٩، اتفقنا، نحن البنميين، على الحاجة إلى أن تكون القناة فوق وخارج نطاق أية خلافات سياسية. وقد أدى هذا التوافق إلى إدراج نص في دستورنا السياسي عن القناة يوضح الطريقة التي سيُدار بها الممر المائي بدءا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩. وبالاستناد إلى هذا النص الدستوري المعتمد في عام ١٩٩٤، أصدرنا، بمشاركة المجتمع على نطاق واسع، قانون إنشاء هيئة قناة بنما، وهو ما اعتمد بإجماع الأصوات في الجمعية التشريعية.

ويوفر هذان الصكان القانونيان، وهما النص الدستوري والقانون، الآليات اللازمة لكفالة إدارة سليمة للممر بين المحيطين. وفي السنوات الأخيرة زاد حجم الحركة ونقل البضائع عبر القناة بشكل لم يسبق له مثيل كما تمت العمليات بدقة وكفاءة مثاليتين وهو ما يرجع الفضل فيه أساسا إلى مواردنا البشرية القيمة التي تكاد تكون كلها من المواطنين البنميين.

وبغية ضمان تشغيل القناة في المستقبل، تقوم بنما بتنفيذ برنامج مكثف للاستثمارات تبلغ تكلفته بليون بلبوا تقريبا لأغراض تحديث وتحسين الممر المائي بين المحيطين مع كفالة القيام بالاستعدادات اللازمة لتلبية الطلب عليه والحفاظ على نوعية الخدمات. ونأمل أن يزيد برنامج التحديث والتحسين هذا طاقة القناة بنسبة ٢٠ في المائة.

ومن بين أولويات هيئة القناة حماية البيئة، ووفقا لما ينص عليه القانون، تتحمل الهيئة، بدءا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩، مسؤولية مراقبة وصيانة حوض القناة فضلا عن تنسيق وإدارة وصيانة واستخدام الموارد الطبيعية في هذه المنطقة الشاسعة.

أود أن أعرب عن التقدير للطريقة التي لم تشبها شائبة التي نفذت بها الحكومات الأمريكية المتعاقبة أحكام معاهدة القناة بعد توقيعها في عام ١٩٧٧. فبفضل تلك الحكومات تمكنا من تذليل العقبات التي اعترضت طريقنا خلال مدة طويلة بلغت ٢٠ سنة تم خلالها نقل الممر المائي بين المحيطين والقواعد العسكرية التي أقيمت على أراضينا إلينا. ورغم أن عدة أمور ما زال يتعين على الحكومتين مواجهتها من قبل تطهير بعض المناطق المخصصة لأغراض الاستخدامات العسكرية لجيش الولايات المتحدة، فإن حكومتي على قناعة بأن الخلافات التي ما زالت قائمة بشأن هذا الموضوع ستحسم بشكل مرض خلال مدة معقولة من الزمن.

إن تسليم القناة ووضعها تحت الولاية القضائية لجمهورية بنما يشكل حدثا ليس له أهمية واسعة النطاق لجمهورية بنما والولايات المتحدة فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضا. ومن ثم يأمل البنميون أن ينضم ممثلو المجتمع الدولي إلينا في الاحتفالات التي سنقيمها لتخليد

ذكرى انتقال القناة إلينا. كما يأمل البنميون أن تستند العلاقات بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعدا على الاحترام المتبادل والتعاون والإنصاف في مجال التجارة، نظرا للطابع البالغ القوة للروابط التاريخية والاجتماعية والسياسية والتجارية التي تربط بين الدولتين منذ القرن الماضي. إن الفوائد التي حققتها سيطرة الولايات المتحدة على القناة من حيث الأوضاع الاقتصادية والمكانة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تقضي بأن تعير هذه الدولة اهتماما لمشاعر الأخوة التي أعلن عنها قادتها عبر عقود كثيرة، وأن تتصرف وفقا لها، لكي تدخل العلاقات مع بنما مرحلة جديدة تمكننا من تعزيز التنمية البشرية المستدامة وهو ما يتطلع إليه شعب بنما بشدة.

في السنوات الأخيرة عانى بلدي، مثل العديد من البلدان الأخرى من تطبيق سياسة اقتصادية أصولية تعير اهتماما لمصالح القطاعات الاقتصادية الدولية الكبرى يفوق اهتمامها بالتنمية الحقيقية للشعوب دون مراعاة للقيم التي تؤهلنا لتحمل المسؤوليات السياسية الدولية. هذه هي الأوضاع الحقيقية التي تجبر حكومتي على إعادة النظر في اتجاهات سياستنا الاقتصادية لكي ننهض بتنمية شعبنا.

وإننا لنولي اهتماما خاصا لتنمية المجتمعات المحلية الريفية. فهذه المجتمعات تسهم إسهاما هاما في تعزيز قدرة شعبنا على تحمل المسؤوليات، بيد أنها أيضا المجتمعات التي تواجه أكبر الصعوبات في نضالها من أجل كفالة البقاء على قيد الحياة. إن اهتمام حكومتي الأول هو تحسين نوعية حياة أشد الناس فقرا. ويعتمد هذا الهدف إلى حد كبير على جهودنا، بيد أنه يعتمد أيضا على نجاحنا في فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا، وعلى زيادة مشاركتنا في الاستثمارات الخاصة في بلدنا وعلى زيادة تعاوننا مع البلدان المتقدمة النمو.

في الوقت الذي يعاد فيه باستمرار التأكيد على حق المرأة في المساواة وفي المشاركة في الحياة العامة للدول، أعتز بكوني أول امرأة بنمية يمنحها شعبها ثقته بوضوح ودون لبس، إذ أسند إلي ولاية خدمة الجمهورية كرئيسة لبنما. إن تفسيري لهذه الولاية هو أنها تشكل تحديا يدعوني إلى العمل على دعم التنمية البشرية المستدامة بأمانة وإخلاص، وفقا للقيم السياسية العالمية التي تدعمها المنظمة منذ نصف قرن بشكل ثابت جدير بالإعجاب: وهو ما يتجلى في تطبيق حكم ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

ومن ثم، فإنني أتحمل مسؤولية كبيرة فيما أقتدي بسليفاتي - وهن قائدات نابهات عديدات انتخبن في انتخابات ديمقراطية ومن بينهن على سبيل المثال غولدا مائير وإنديرا غاندي وكرزون أكينو؛ فضلا عن قائدات أخريات في نصف الكرة الغربي مثل يوجينيا شارلز وفيوليتا شمورو وجانيت جاغان. فقد ساعدن على تحقيق تطلعنا المشروع إلى اعتراف المجتمع بمهارات المرأة وبأنها جديرة بأن تشارك على قدم المساواة في تحمل المسؤولية ذات الأهمية الكبرى التي تشكلها رئاسة أي دولة.

وبالنسبة للمرأة في بنما، أمثل حلما تحقق. وفي هذا الصدد، يمثل انتخابي تقدما كبيرا في الحملة الرامية إلى كفالة المساواة السياسية للمرأة في بلدي وفي بقية بلدان القارة. بيد أن العديد من النساء البنميات يعانين أشد المعاناة من الفقر والحرمان، وهو ما يشكل حالة غير مقبولة، يشاركهم فيها الأطفال والكبار والرجال الذين أغفلتهم الظاهرة المسماة بالعولمة.

إذا أردنا أن نحقق استمرارية الحياة البشرية على هذه الأرض التي منحنا الله إياها، وإذا أردنا أن نفي بوعودنا كقادة فينبغي لنا أن نكافح للقضاء على ظواهر الجوع والفقر والإملاق التي تصيب خمس السكان تقريبا في بلدي.

وإذا أردنا أن نحقق هذه الأهداف، التي انتخبنا من أجل تحقيقها، فيجب أن نقضي على الفساد الذي يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق النتائج النبيلة التي تتوقعها مجتمعاتنا منا. وفي هذا الصدد يسعدني أن أؤكد للجمعية العامة أن بنما تبذل قصارى جهدها لوضع حد لاستعمال المخدرات والاتجار بها وكذلك لعمليات غسل الأموال التي نشأت نتيجة لتلك الظواهر المشينة.

نحن قادة الأمم أمامنا الفرصة لاتخاذ التدابير التي تسهم بقدر كبير في تحقيق عالم أكثر عدالة وإنسانية وإنصافا تحكمه المبادئ الأساسية للديمقراطية والعدالة والحرية، التي كافح شعبي، مع جميع شعوب العالم، من أجل تحقيقها على مدى التاريخ.

إنني أدعو أصحاب المقام الرفيع وممثلي الدول الأعضاء إلى العمل بعزم لمكافحة ظواهر الفقر والإملاق والفساد التي تؤثر بشكل معاكس على الظروف المعيشية للإنسان. أود أن أطالبهم بالمشاركة معنا في إنقاذ الضعفاء والذين يعانون من الظلم الذي لا يوصف والذين تتهدد أسلوب معيشتهم قوى خفية لا يمكن لهم فهمها أو التحكم فيها.

إن وجودي هنا الآن دليل على أن البنميين يؤمنون إيمانا عميقا بنظام هذه المنظمة التي تكافح منذ أكثر من ٥٠ سنة لتحقيق المساواة بين الشعوب والسلم بين الأمم. لقد دافعت المنظمة بقوة عن حقوق الإنسان وكافحت التمييز على جميع الجبهات، لهذا فإننا نرى أن من الضروري أن نعمل على تعزيزها لأن الأمم المتحدة هي المحفل الذي يمكن فيه سماع صوت أصغر الدول، كما أنها النصير النهائي لجميع حقوقنا.

انطلاقا من الثقة التي يكنها شعبي للأمم المتحدة أدعو جميع ممثلي الدول الأعضاء وأصحاب المقام الرفيع إلى المشاركة معنا في الاحتفال باستعادة السيادة التي لن نتخلى عنها أبدا. ففي هذه اللحظة التاريخية التي يود شعب بنما أن يشاركه فيها العالم كله ستدق أجراس العالم فرحا لأن مبدأ السيادة الذي طالما نادينا به في هذا المحفل وفي غيره من المحافل الدولية تحول في بلادي إلى حقيقة واقعة.

ندعو الله، مصدر كل سلطة، أن يهدي مداولات الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيسة جمهورية بنما على البيان الذي أدلت به الآن.

اصطُحبت السيدة ميريا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الجمهورية الدومينيكية، فخامة السيد ليونيل فرنانديز رينا، وأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس رينا (تكلم بالاسبانية): يشرفني بصفة خاصة أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية، وأن أغتنم هذه الفرصة لإعرب عن أحر التهانئ لكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الرابعة والخمسين.

أود أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به ممثل بارز من منطقتنا، وزير خارجية أوروغواي السيد دييبير أوبيرتي، الذي أدار بكفاءة أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

اسمحوا لي أيضا أن أتمنى كل نجاح للسيد كوفي عنان في الأعمال الهامة والحساسة التي يضطلع بها باعتباره الأمين العام للأمم المتحدة.

أنشئت هذه المؤسسة الموقرة، أعني الأمم المتحدة، قبل أكثر من نصف قرن لهدف نبيل يتمثل في صون السلم بين الأمم وحماية كرامة الإنسان. وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في منع الصراعات المسلحة والتخفيف من حدة التوتر وحسم الخلافات وتعزيز المفاوضات والاتفاقات والتشجيع على التسامح وعدم استخدام العنف.

ولكن في عالم يزداد تعقيدا بعد حقبة تميزت بالمواجهة الثنائية القطب بين نموذجين من الحضارة، ومع ظهور ثورة تكنولوجية أسهمت في شعور معجل بالزمن وفي تقليص المسافات وزيادة التوقعات، ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس نوعا جديدا من القيادة حتى تواجه هذه المجموعة من الظروف التي وإن كانت توفر فرصا هائلة لجميع شعوب العالم فإنها قد تعرض للخطر مستقبل هذه الشعوب أيضا.

لم يعد الأمر مجرد مسألة تجنب نشوب حرب أو اندلاع صراع؛ فهذه المهمة التي لا يمكن تجنبها متوقعة دائما للمنظمة. ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن لكل إنسان على هذه الأرض حياة كريمة لائقة حافلة بالآمال.

لم يشهد العالم من قبل مثل هذه الثروات الضخمة المكدسة. ولم يحدث على الإطلاق في التاريخ أن تمكنت البشرية، كما هو الحال الآن، من إنتاج جميع احتياجاتها من الغذاء والملبس والمأوى والاتصالات والنقل. إن مستوى الثروات الموجودة الآن من الضخامة لدرجة أنه في كل يوم يجري في أسواق رأس المال على المستوى الدولي تداول أكثر من ترليون دولار، لأغراض المضاربة فقط ونتج عن ذلك ما بات يعرف الآن بـ "اقتصاد نوادي القمار".

وبغية إعطاء فكرة تقريبية لما يعنيه حجم رأس المال ذلك، لا بد لي من أن أوضح أن العمليات التي تجري في الأسواق المالية في يوم واحد تعادل ضعف الناتج القومي الإجمالي السنوي لجميع البلدان الأفريقية. ومع هذا، فإن تلك الثروة تتركز في أيدي قلة من البلدان التي تعرف اليوم بأنها بلدانا مركزية، وفي داخل كل منها تتركز الثروة في أيدي القلة المسيطرة على الصناعة والمال والمواصلات والاتصالات. ويؤدي تركيز الثروة في بلدان قليلة والنفوذ الذي تمارسه تلك البلدان على وسائط الإعلام إلى نشر فلسفة الاستهلاك التي تسهم بدورها في اعتماد أساليب حياة مصطنعة وأنماط سلوك تفضي إلى الإهدار والترف والتباهي.

ولكن إلى جانب كل هذه الثروات، لم يعان العالم قط من الفقر مثلما يعاني منه في الوقت الحالي. فهناك ١,٣ بليون شخص يعيشون اليوم في فقر مدقع، ومعظمهم يعاني من الجوع في كل يوم. وفي هذا العالم الثري، يعيش ٣ بلايين شخص على دخل يقل عن دولارين للفرد يوميا، وفي كل عام يتعرض ٥٠ مليون طفل للإصابة بشكل دائم بأمراض ناجمة عن سوء التغذية. وهناك نحو ١,٥ بليون شخص لا تتاح لهم فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، وأكثر من بليوني شخص لا تتوفر لهم مرافق صرف المياه والصرف الصحي، كما أن فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان محدودة جدا لنسبة مئوية كبيرة. ومئات الملايين يعانون من البطالة أو لا يحصلون على دخل مأمون أو دائم.

ويشكل هذا التباين الصارخ والمخيف بين الثراء والفقر تحديا هائلا لجميع دول العالم ولمنظومة الأمم المتحدة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. لا توجد صيغ سحرية لحل هذه المشكلة. وإن الجهود المتضافرة لكل الدول، الغني منها والفقير، المبذولة لبلوغ نفس الغاية مع التحلي بروح التضامن والتكافل الإنساني هي وحدها التي تجعل من الممكن للبشرية جمعاء أن تشارك في تكوين الثروات في هذا العصر بطريقة مذهلة وغير مسبوقة على أساس من المساواة والعدالة الاجتماعية.

وما فتئت تطرح منذ فترة من الزمن مجموعة من الأفكار المتوازنة والمعقولة في محافل دولية شتى كان من شأنها لو طبقت أن تسهم في تخفيف تفشي الفقر بشكل كبير وتهيئة فرص جديدة. وقد رحب العالم بسعادة وارتياح كبيرين بالقرار الذي اتخذته البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في تمويل برنامج يستهدف تخفيض النسبة المئوية لسكان البلدان النامية الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الالتزام المعلن الذي تعهدت به تلك البلدان، فقد انخفض حجم التعاون من أجل التنمية إلى نسبة ٠,٢٢ في المائة من الناتج الموحد للبلدان المانحة في عام ١٩٩٧. وهذا هو أدنى رقم منذ الخمسينات.

وفي الوقت الذي تجرى فيه تحويلات يومية بما يزيد على ترليون دولار من البلدان المركزية أو المتقدمة النمو بدرجة عاليا، ليس من الإنصاف أن يكون اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا نحو الانخفاض.

وشهدت البلدان النامية تصاعد ديونها الخارجية من ١,٦ ترليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢,٥ ترليون دولار في عام ١٩٩٨. وزادت الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية من ٤٤,٧٨٦ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٦٦٩ بليون دولار في عام ١٩٩٧ - وهي زيادة تصل إلى قرابة خمسة عشر ضعفا في فترة ١٧ سنة. وزادت مدفوعات فوائد الديون، التي ظلت مستقرة عند مستوى يتراوح بين ٢٤ بليون و ٢٨ بليون دولار طوال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٤، زيادة حادة ووصلت إلى ٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٧.

ويقضي الاقتراح المطروح حاليا بتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحدها. ويبدو لنا أنه ولئن كان هذا التخفيض يشكل مبادرة أولى ذات أهمية كبيرة، فإنه ليس كافيا لأنه يستبعد مجموعة كبيرة من البلدان من بينها الجمهورية الدومينيكية التي بذلت جهودا خارقة لتحقيق التقدم والسلام ولكنها تواجه صعوبات جمة في نضالها للتغلب على التخلف والفقر.

إن الإعفاء من الديون الخارجية، أو على الأقل تخفيضها بشكل كبير، أو إلغاء الفوائد المستحقة عليها سيكون بمثابة اعتراف عاجل بجهود البلدان التي اعتمدت تدابير تكيف صارمة مكنتها من الوفاء بدقة بالتزاماتها الدولية رغم الصعوبات الداخلية التي تواجهها. وسيكون إعفاء الديون الخارجية أو تخفيضها بأي طريقة أخرى بادرة تضامن دولي حقيقي تستهدف تخفيف حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، ستحقق الموارد التي سيفرج عنها نتيجة لذلك فائدة كبيرة للبلدان الدائنة ولمجتمع المصارف التجارية الدولية، نظرا لأن القوة الشرائية للدول الفقيرة ستزداد، مما يولد دينامية جديدة في الاقتصاد العالمي.

لقد حدثت اضطرابات دولية نجمت عما يسمى بالأزمة الآسيوية وأدت إلى نشوء الأزمة الروسية، وتركت أيضا تأثيرا مماثلا على الاقتصاد البرازيلي، الذي أثر بدوره على اقتصاد بلدان المخروط الجنوبي. واتفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تحليلهما لتلك الأزمة، على أنها نجمت عن عوامل ولدها التدفق الدولي لرأس المال في أسواق الأوراق المالية الآسيوية. ونتيجة لتلك الحالة، التي تم تحديدها بوصفها أول أزمة كبرى تصيب الاقتصاد المعولم، اقترح علماء الاقتصاد العاملون في هاتين المؤسستين إنشاء نظام مالي دولي جديد. وسيسعى هذا النظام الجديد إلى تحقيق الاستقرار للأسواق المالية وذلك باعتماد مجموعة من التدابير الحذرة على الصعيدين الوطني والدولي لمنع حدوث أزمة مالية أخرى في المستقبل.

وتبدو هذه المقترحات حكيمة وحميدة. بيد أننا نرى أن أي هيكل مالي دولي جديد حتى يكون حقا مركز اتصال لاقتصاد عالمي، ينبغي أن يشمل عنصر التضامن الدولي والتعاون الرامي إلى الأخذ بالتدابير اللازمة للحد من الفقر. ولا نستطيع أن نفهم سببا لتداول أكثر من ترليون دولار في معاملات مالية دولية في كل يوم بينما لا ينفق سنت واحد من تلك الموارد على فقراء العالم. وكل مشاكل هايتي تحل بما يساوي دقيقة واحدة من المعاملات المصرفية في السوق الدولية. والقول نفسه ينطبق على نيكاراغوا وهندوراس، بل وعلى بلدنا، الجمهورية الدومينيكية.

إن استئصال الفقر ليس هدفا وهميا. فمع الثروة المتداولة حاليا في أنحاء العالم يمكننا استعادة الشعور بالكرامة لكل آدمي. أما تحديد كيفية بلوغ ذلك فهو من التحديات الكبيرة التي تواجه هذه المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

ولمواجهة هذا التحدي يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تمر بعملية تغيير وإصلاح، بدءا بقبول أن كل الدول الأعضاء بها متساوية، لا تمييز بين قويها الذي يملك حق النقض وفقيرها الذي همش في المنظمة ذاتها التي تمثله. ولا شك في أن لدينا الآن فرصة فريدة لإصلاح مجلس الأمن. والجمهورية الدومينيكية مقتنعة بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم وفق مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء لأن أي إصلاح لن يكون مقبولا إذا أدى إلى معاملة تمييزية للدول النامية من قبل الدول المتقدمة النمو.

وبهذه الروح تتطلع الجمهورية الدومينيكية إلى أن تنتخب في القريب العاجل لمقعد غير دائم في المجلس. فبلدنا، وإن كان صغير الحجم، له تقاليد سلام يأمل أن يكرسها ويوجهها لخدمة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يهتدي بها مجلس الأمن.

وتعتز الجمهورية الدومينيكية بأنها قدمت القرار ٥/٤٧ الذي أعلنت الجمعية بموجبه عام ١٩٩٩ السنة الدولية للمسنين. والآن وقد قاربت السنة على الانتهاء نعتز بوجه خاص بنجاحها دوليا. ففي الجمهورية الدومينيكية، وبفضل تضافر جهود الحكومة اعتمد برلماننا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وثيقة حقوق للمسنين وأنشأ لجنة وطنية للإشراف على تنفيذها. ونحن نعتبر هذا أهم إسهام منا في تلك السنة.

وبصفتنا البلد المضيف للمعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فإننا نرغب في التشديد مرة أخرى على الأهمية الأساسية للمعهد الذي هو أحد ثلاثة كيانات فقط للأمم المتحدة تتخذ مقارها في بلد نام، والكيان الوحيد الواقع في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وهذا المعهد له من الأهمية ما كان له في عام ١٩٧٨ عندما أنشئ لتعزيز النهوض بالمرأة، ولا سيما في أممنا النامية. ولذا فنحن نناشد جميع الحكومات أن تسهم في تنشيط المعهد حتى يمكنه أن يواصل عمله الهام.

ونحن واثقون من أن هذه المنظمة العظيمة سوف تجدد نفسها وتعمل بالقيادة البصيرة التي أنشأها من أجلها مؤسسوها في مؤتمر سان فرانسيسكو، في عالم

يتوقع مزيدا من التضامن بين الأمم ومزيدا من العدل والمساواة ونظاما دوليا إنسانيا.

وأود أن أختتم بياني بدعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في جمعية الألفية ودعمها. ونرى أن تلك الجمعية الهامة سوف تعيد تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة عن طريق إبراز رسالة منظومة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين في ضوء المشاكل التي تثيرها العولمة، وضرورة تأمين أن تكون العملية مفيدة لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على بيانه.

اصطُحب السيد ليونيل فرناندیز، رئيس الجمهورية الدومينيكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية السنغال معالي السيد جاك بودان.

السيد بودان (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بانتخابكم، سيدي، بالإجماع رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة تكون الجمعية قد أقرت بالفضل الذي يستحقه بلدكم، جمهورية ناميبيا الشقيقة، التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ برعاية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، أول انتخابات حرة ونزيهة في ذلك البلد، فتوجت بنجاح النضال البطولي والمشروع للشعب الناميبي من أجل الاستقلال، بزعامة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ورئيسها فخامة السيد سام نوجوما. والآن وبعد هذا التتابع السعيد للأحداث يسرنا أن نرى ناميبيا الآن على رأس هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة، ممثلة بكم شخصيا. فباسم وفد السنغال أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهانئ الأخوية؛ ونتمنى لكم كل التوفيق في منصبكم الرفيع.

وأود أن أنقل خالص وأحر تهانئنا إلى سلفكم، الوزير ديدييه أوبيرتي، على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة والتي اتسمت بالكفاءة والالتزام والثقة.

أخيرا، أود أن أقدم تشجيعنا للأمين العام، كوفي عنان، وهو يواصل بما لديه من طاقة وذكاء ورؤية الاضطلاع بمهامه الدقيقة بثقة ونجاح في إطار يتسم بالصعوبة على وجه الخصوص، وأجدني ملزما بالقول إن انتخابه لقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة شكل مصدر اعتزاز لأفريقيا ومصدر ارتياح لجميع البلدان المحبة للسلام والعدالة. وأثناء الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى السنغال، أوضح السيد عبدو ضيوف، رئيس جمهورية السنغال أن الحكومة السنغالية ملتزمة بالأمين العام وتؤيده بحماس.

وإنني أجد سرورا حقيقيا وفرحا عظيما في الترحيب بين ظهرانينا بالوفود التي تمثل مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، التي انضمت لتوها كدول أعضاء كاملة العضوية في أسرة الأمم المتحدة العظيمة. إن انضمام هذه البلدان يدلل على الطابع العالمي لمنظمتنا ويعززه، مما يساعد بالتالي على تعزيز أهدافها ومبادئها.

واسمحوا لي أن أستخدم فكرة العالمية لأوضح وأبرر، إذا كان ذلك ضروريا، دعم بلدي دون أي تحفظ لانضمام جمهورية الصين، التي يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليونا، إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كعضو كامل العضوية. فجمهورية الصين - وهي بلد ديمقراطي معني بحماية حقوق الإنسان وترقيتها، وقوة اقتصادية عالمية تحظى باعتراف الدول، وأخيرا وليس آخرا، دولة تحتفظ بعلاقات تجارية من خلال الوفود التجارية - تتشاطر باقتناع عميق إيماننا المشترك بالمثل النبيلة للسلام والتضامن والتعاون التي يجسدها الميثاق. إن هذا البلد، وفي سبيل مبدأ الطابع العالمي لمنظمتنا، ينبغي أن يشغل مكانه مرة أخرى. فالعدالة المجردة تستلزم ذلك، والمثل التي تتجسد في ميثاقنا تمليه، إذ باسم هذه المبادئ تم قبول دول أخرى أعضاء في هذه المنظمة، وهذا ما أرحب به.

ويجب علينا جميعا أن نتفق على أن دورتنا الرابعة والخمسين تمثل حدثا ينطوي على أهمية تاريخية وسياسية كبيرة. فهي تاريخية لأنها الدورة ما قبل الأخيرة - أو الأخيرة، وذلك يتوقف على الطريقة التي

ينظر المرء فيها إليها - في القرن العشرين، وهو القرن الذي شهد ولادتها، بعد حربين عالميتين وكوارث أخرى كبيرة حلت بالبشرية لا تزال آثارها حية في الأذهان.

وكان هذا القرن قرنا مضيئا أيضا، حقق فيه الجنس البشري تقدما هائلا في مختلف المجالات، وبخاصة في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتكتسي هذه الدورة أهمية سياسية خاصة لأنها تمثل أداة لا يمكن الاستغناء عنها في خدمة السلام والأمن الدولي والتعاون والنهوض بحقوق الإنسان، وهي فرصة حسنة التوقيت لإجراء الحوار والتأمل والإعداد للمواجهات العظيمة في الألفية القادمة.

ونحن إذ نقف على عتبة الألفية الثالثة ينبغي لنا أن نتساءل ونفكر معا في إطار هذه المنظمة، بشأن نوع السلام والتنمية والتضامن الذي ينبغي لنا أن نبنيه في القرن القادم. وإنها لحقيقة معترف بها أن التغيرات الحالية التي لا يمكن التنبؤ بنطاق آثارها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي لا محالة إصلاحا عميقا للأمم المتحدة وتفرض ضرورة تكييف المنظمة لمتطلبات الأزمنة. ومن ثم يتعين علينا أن نتحلى بالحصافة والابتكار والواقعية وأن نعد مقترحات مبتكرة ذات نطاق واسع وبناء يمكن تجسيدها في إجراءات ملموسة تتخذ حصرا لمصلحة جميع الشعوب وجميع الدول التي تتألف منها الأسرة التي نسميها الجنس البشري.

وفي هذا الصدد، يمثل إصلاح مجلس الأمن اختبارا رئيسيا لتصميمنا على تحديث هذه الهيئة الهامة، التي يتعين علينا أن نرفدها بمزيد من الشفافية والديمقراطية والمزيد من الصلاحيات والشرعية - وباختصار، بمزيد من المصداقية.

لقد تم فعلا وضع مقترحات عديدة، ولكن لدى إعادة هيكلة هذا الجهاز الرئيسي في المنظومة، يتعين علينا أن نتجاوزها، وندلل على ابتكار واستعداد للتوصل إلى حل توافقي، مع أخذ مصالح هذه المنظمة فقط التي تعمل في خدمة البشرية بعين الاعتبار. وانطلاقا من وجهة النظر هذه أشارت الدول الأفريقية بالإجماع، في إعلان الجزائر، إلى المطالب المشروعة التي جسدها إعلان هراري الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية.

وبالرغم من ذلك فإن الحاجة الملحة لتكييف منظومة الأمم المتحدة مع وقائع القرن المقبل ينبغي ألا تحجب الاحتياجات الحالية الحادة المرتبطة بصون وتعزيز السلام في العالم. وبهذه الروح، وإذ يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى المئوية لمؤتمر لاهاي للسلام، أود أن أعبر عن مدى تقديرنا لإحراز بعض التقدم الهام نحو السلام في أفريقيا.

إننا نشيد باتفاق السلام الذي وقع في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا والرئيس إياديما في إطار الصراع في سيراليون. ونثني أيضا على اتفاق أبوجا للسلام والبروتوكولات الإضافية في سياق الصراع في غينيا - بيساو، بفضل وساطة الجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا برئاسة نيجيريا وتوغو. وتؤيد السنغال تأييدا قويا الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون وحكومة غينيا - بيساو لبناء السلام والتحرك بحسم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ سياسة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في بلديهما. وعملا بنفس الروح، فإن التوقيع في ١٠ تموز/يوليه الماضي في لوساكا على اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف الرئيسية في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل سببا آخر للارتياح والأمل.

كذلك أود أن أتناول مسألة لوكربي على أمل أن يتيح طرح مواقف البلدان إمكانية التوصل إلى نتائج ناجحة.

أخيرا وليس آخرا، يعرب بلدي عن أمله الوقّاد بأن تنتهي عملية الاستفتاء الجارية في الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن وفقا لنص وروح خطة التسوية التي أعدتها واعتمدتها الأمم المتحدة، في ١٩٩١، وكذلك اتفاقات هيوستن، مع الاحترام الكامل لحقوق جميع سكان الصحراء الغربية غير القابلة للتصرف في المشاركة في الاستفتاء. واسمحوا لي، وأعتقد أن هذا هو المكان المناسب لذلك، أن أشيد بذكرى الملك الحسن الثاني.

أخيرا، نأمل أن يتم بمساعدة الدول الكبرى وبتعاون إندونيسيا السيطرة على الحالة في تيمور الشرقية من جانب الأمم المتحدة لضمان إحقاق الحقوق المشروعة للشعب التيموري.

هذه الطفرات الهامة ينبغي ألا تجعلنا نغفل الحالة في أنغولا والصومال، أو الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، إذ بالرغم من الجهود الحميدة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، لا توجد أية إشارات هامة إلى تسوية نهائية.

ولذا ينبغي لنا أن نواصل بذل جهودنا لأن خلاصنا الوحيد إنما يكمن في تحقيق السلام والمصالحة.

وبهذا المعنى، يقدم التطور الذي شهدناه في الشرق الأوسط سببا للأمل برؤية مناخ من الثقة الكاملة والطمأنينة يسود في نهاية المطاف، واستئناف المفاوضات بصدق بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين إسرائيل والبلدان العربية، واحترام حقوق شعوب المنطقة. وبلدي، الذي ترأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشائها، يؤكد من جديد دعمه وتضامنه مع شعب فلسطين الشقيق والسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات، الذي ما برح يناضل منذ أكثر من نصف قرن لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

ونؤكد رسميا تأييدنا لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي يهدف إلى الاحتفال في بيت لحم، على التراب الفلسطيني، بمرور الألفية الثانية على ميلاد السيد المسيح.

علاوة على ذلك، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية ترغب الآن في العمل جادة من أجل السلام، ونحن نحثها على مواصلة السير في هذا الدرب. وهذا هو النهج الوحيد الذي يلبي متطلبات واقع سكان المنطقة دون الإقليمية ومتطلبات واقع الصعوبات الناجمة عن العولمة.

قبل أن أختتم حديثي عن موضوع السلم والأمن، أود أن أقول إن بلدي يؤيد أي تحرك يرمي الى حماية حقوق المرأة والطفل، وصونها وتعزيزها. وقد عدلت تشريعاته القانونية للإعراب عن خياره وثوابته في قوانينه المحلية.

وأود الآن أن أتطرق الى البعد الثاني للسلم، وهو التعاون الإنمائي. إن الأمم المتحدة، إذ تستجيب مرة أخرى لرسالتها العالمية المتمثلة في خدمة الشعوب، قامت خلال المؤتمرات الرئيسية التي عقدت في هذا العقد بتوفير الإطار لتحديد طائفة متسقة من البرامج التي تستند الى توافق الآراء. وتظل هذه البرامج تلهم جهودنا المشتركة الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة.

بيد أن الاستعراض المتأني لواقع هذا القرن الذي يصل الى نهايته يقودنا الى ملاحظة أن إنجازاتنا قد تقوضت على نحو خطير بالاتجاهات المتناقضة التي تسود البشرية وهي تدخل الألفية الثالثة. إن الافتقار الى النمو المطرد في العالم في مجمله يعني أن الاقتصاد العالمي سيواجه مخاطر جسيمة في السنوات المقبلة. ونظرا لعدم كفاية النمو تهدد التوترات التجارية بالتزايد بين البلدان المتخلفة وفيما حولها، وبالتالي فإن التخلف سيزداد، مما سيزيد من خطر الهجرة المنفلتة.

إضافة الى ذلك، أصبحت الفجوة التي نشأت منذ سنين عديدة أوضح كثيرا. فمن ناحية نرى عددا محدودا من المناطق يتمتع بمستوى عال من المعيشة أو بتقدم سريع. وفي تلك البلدان يزداد حجم التجارة والترابط والتنافس. ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من البلدان - أكبر عددا وأكثر سكانا - تشهد مستويات معيشة متدنية وراكدة. وهي في الغالب لا تشارك في هذه الشبكة التي ما فتئت تضيق من التبادلات التجارية والمالية والصناعية. ومن الصعب على تلك البلدان أن تجد أسواقا لمنتجاتها، وهي تعاني من هروب رؤوس الأموال، وإن دوائر الأعمال تتحاشى إقامة أنشطة تجارية فيها.

ولكن، خلال السنوات الأربع الماضية، نما الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٤,٥ في المائة، مما أدى الى حدوث زيادة سنوية في نصيب الفرد من الدخل. وهذا إنجاز كبير بالنظر الى أن التقدم يعزى، في المقام الأول، الى جهود التكيف الداخلي لا الى ظواهر خارجية. مع ذلك، ورغم هذا الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي، تفتقر غالبية البلدان الأفريقية الى الوسائل الأساسية لكفالة نمو مستدام في المستقبل من النوع الذي من شأنه أن يمكنها من تحقيق أهداف خفض الفقر التي وضعتها تمشيا مع أهداف منتصف المدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. ذلك أن معدل النمو المطلوب هو زهاء ٨ في المائة سنويا.

وإذ يصح القول إن بطء وتيرة اندماج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي تسبب في حماية غالبية تلك الاقتصادات من أعنف صدمات الأزمات المالية الأخيرة، فإن الوجه الآخر للعملة هو أن أفريقيا ليست في حالة تمكنها من الاستفادة من العولمة على النحو الكامل. ومن ثم، نريد أن نشدد هنا - لا سيما لشركائنا الأفريقيين في مختلف المبادرات مثل مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، ومحفل الولايات المتحدة وأفريقيا والمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - على ضرورة

تشجيع الجهود التي بذلت بوجه خاص للقضاء على أوجه الجمود والخلل التي تظل تسم الاقتصاد العالمي.

وفي هـذا الصـدد، قـد يجـدر بنا أن نؤكد مجددا الالتزام الذي يجمع البلدان المتقدمة النمو والنامية داخل منظمة التجارة العالمية ويتعلق بالاعتراف بضرورة بذل جهود كبيرة بغية كفالة حصة للبلدان النامية - لا سيما أقل البلدان نموا - من التجارة العالمية تفي بحاجاتها الإنمائية.

ولكن إذا ألقينا نظرة فاحصة على الطريقة التي طبقت بها مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أنشئ في جولة أوروغواي للاحظنا أن الالتزامات لم يوف بها، فالعديد من العقبات يحول دون وصول منتجات بلدان الجنوب بوجه عام، ومنتجات البلدان الأفريقية بوجه خاص، الى أسواق الشمال. والحواجز التعرفية، والزيادات في القوائم المتحركة لمعدلات الرسوم، وتدابير مكافحة إغراق الأسواق، والتدابير الصحية المتعلقة بالحيوانات والنباتات، جميعها تمثل أعمالا ومواقف تعوق التجارة وتؤثر على صادراتنا - وبالتالي، على فوائضنا التجارية. ولهذا السبب نأمل لجولة سياتل، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة، لا أن تولي المزيد من الاهتمام فحسب لشواغل البلدان النامية، بإزالة العقبات أمام مشاركتها الكاملة في التجارة العالمية على أساس مبادئ العدالة والإنصاف - خاصة بالعمل على خفض وإزالة الآثار المقيدة والتشويهية للعقبات والقوانين والتدابير آنفة الذكر على التجارة - وإنما أيضا أن تراعي الحقوق الاجتماعية والتنمية المستدامة بوصفها عناصر غير قابلة للتصرف في التجارة العالمية كلها.

وبالنظر الى الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية لتحقيق مستويات أدائها الاقتصادي الأخيرة، فإن بلوغ نسبة ٨ في المائة من النمو السنوي في نواتجها المحلية الإجمالية، بغية خفض الفقر، سيمثل مهمة تحتاج لجهد جبار. ونود اغتنام هذه الفرصة للترحيب بالمناخ الدولي الجديد لإيجاد حل لأزمة الديون الأفريقية، لا سيما بالنظر الى أن جملة تلك الديون - التي قدرت بمبلغ ٣٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨- تمثل ٣٠٠ في المائة من عائد صادرات أفريقيا.

ولهذه الغاية، تمثل المقترحات التي تقدم بها بعض أعضاء مجموعة الثمانية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئات أخرى في الأمم المتحدة، فضلا عن الدراسات التي أجرتها مؤخرا مؤسسات بريتون وودز، علامات على واقعية جديدة هي أن معظم الديون لا يمكن سدادها، وأن الديون عقبة رئيسية أمام النمو المتوازن في البلدان الأفريقية، وأن الآلية الحالية لتسوية الديون، لا سيما المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بطيئة جدا وانتقائية جدا، وتفرض شروطا أكثر مما ينبغي. ولا بد للأعضاء الرئيسيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يقبلوا، من جملة أمور، بفكرة توفير زيادة كبيرة لموارد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ببيع احتياطيات الذهب.

علاوة على ذلك، رغم الضغوط داخل مجتمع المانحين لخفض حجم المعونة، فإن الأداء الاقتصادي لأفريقيا والتزام القارة بالإصلاحات الهيكلية لا يمكن الاستمرار فيهما إلا على أساس التوسع، لا الانكماش، فزيادة المساعدة الإنمائية أمر ضروري إذا أردنا أن نحقق الأهداف الأساسية للتنمية.

أخيرا، ورغم الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها بلدان عديدة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هامشية.

وبتسليطي الضوء على هذه العوامل الرئيسية في الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، فإنني لا أرمي الى إنكار حقيقة قائمة هي أن التنمية المستدامة مسؤولية من المسؤوليات الفردية لكل دولة. وضرورة قيام المجتمع الدولي بإيجاد حل أكثر شمولا وعدلا لمشكلة الديون لا تعفي البلدان الأفريقية بأية حال من ضرورة إدارة اقتصاداتها على نحو أفضل.

وهذا الموقف من الديون سيطبق عمليا برسم وتطبيق إطار ذي نوعية عالية للاقتصاد الكلي؛ وبزيادة تكثيف جهود الاقتصاد في الإنفاق الوطني التي تواكب التمويل الدولي؛ وباحترام دولة القانون والشفافية والرقابة والمسؤولية في إدارة الشؤون العامة. وبفضل توجيه وخيارات السيد عبدو ضيوف، رئيس الجمهورية، تؤيد بلادي هذه المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التي تنتهجها حكومة السنغال.

وإنني أؤكد بصورة خاصة على مسألتي السلم والتنمية لأننا نعيش في قارة يتعرض فيها السلم للتهديد يوميا بفعل التخلف الإنمائي، وتتعرض فيها جهود التنمية للخطر في غياب السلام. والمهم إذن أن تترافق جهود تعزيز السلام في أفريقيا مع بذل جهود إضافية لزيادة

المساعدة الإنسانية نوعا وكما بغية خفض ديوننا بدرجة كبيرة، وزيادة تدفق الاستثمار الإنتاجي الى قارتنا، وأقله وضع خطة، إن لم تكن خطة مارشال لأفريقيا، لتمويل التنمية فيها.

ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن تتاح لنا الفرصة في فجر القرن الحادي والعشرين لإحياء التعاون الدولي من أجل التنمية بغية بناء عالم يكون أكثر إنسانية. وإنني مقتنع بأن لدينا الوسائل والخبرة لتحقيق ذلك؛ ولا بد لنا أيضا من حشد عزيمتنا السياسية للقيام بذلك. وبغية تحسين التفاعل فيما بيننا، توافق أفريقيا من جانبها على تعزيز التكامل الاقتصادي والمضي خطوة أبعد بإنشاء اتحاد الدول الأفريقية. هذا هو المغزى من إعلان سرت الذي اعتمده مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع لرؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بمبادرة طيبة من السيد القذافي.

وإنني على اعتقاد بأن الدول الثرية تدرك بوضوح مسؤولياتها المتنوعة، وبأنها لن تتنصل من واجباتها. والواقع، أنها إذا تنصلت لا سمح الله، فإن ظلمة الفقر الدائم ستظلل العالم بأسره تقريبا. وأود أن أعرب عن الأمل الصادق الذي تتشاطره جميع الدول عن طيب خاطر، بأننا لا يسعنا أن نظل غير مبالين حيال أي شيء إنساني. لذلك أعتقد أن بوسعنا إن عملنا معا أن ننقذ البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، معالي السيد كمال خرازي.

السيد خرازي (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بأصدق تهانئي على انتخابكم بجدارة رئيسا للجمعية العامة، وأن أؤكد دعم وفد جمهورية إيران الإسلامية الكامل لكم وتعاونه معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشكر سلفكم على الجهود الدؤوبة التي بذلها خلال فترة ولايته.

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن امتنان حكومتي العميق للأمين العام الذي يضطلع، بما يتحلى به من حكمة وحصافة، بدور كبير في النهوض بأهداف الأمم المتحدة.

لقد اتسم القرن العشرون الذي نتركه خلفنا بتجارب قيمة سلبية وإيجابية على حد سواء. فعلى الصعيد الإيجابي، برز رفض استعمال القوة كأداة سياسية ليصبح مبدأ أساسيا في السلوك الدولي؛ وحظي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كمفوهمين عالميين، بالأولوية في جدول الأعمال العالمي؛ وجلب التقدم المذهل المحرز في العلم والتكنولوجيا رفاهية لا سابق لها للبشرية؛ وأصبحت المعرفة إرثا مشتركا للبشرية؛ وتمكنت البلدان التي كانت مستعمرة سابقا من تقرير مصيرها؛ وتم التصدي للدكتاتورية والاستبداد بجدية عن طريق المطالبة العالمية بالمشاركة؛ وغيرت الثورة التكنولوجية في ميدان الاتصالات التفاعل البشري على نحو أساسي.

وإلى جانب هذه التطورات الإيجابية، شهد القرن العشرون أيضا ظواهر واتجاهات سلبية شتى. فالعقلية الدكتاتورية لا تزال سائدة على الصعيدين المحلي والدولي؛ والفقر ما زال متوطنا بمظاهره المادية والروحية والثقافية؛ والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع؛ والعالم لم يتخلص من الصراعات وإراقة الدماء؛ والحروب الإقليمية المدمرة التي دارت رحاها في السنوات الماضية تحولت إلى صراعات عرقية وجنسية وطائفية مأساوية؛ والتطرف ما زال قائما بمختلف أشكاله ومظاهره، ويسبب ضررا لا يمكن إصلاحه؛ والإرهاب لا يزال يتحدى البشرية بعودته على نحو لا يرحم الى مختلف أنحاء العالم.

وثمة معلَم للقرن العشرين هو البزوغ العالمي للمطالبة بالمشاركة الفردية والجماعية وتحدي الاستبداد والحكم المتسلط في كل مكان. ولم يعد اتخاذ القرار قاصرا على الصفوة أو حتى على القلة الحاكمة. بل أصبح عملية شراكة تتطلب إسهاما جماعيا. والاتجاهات والايدلوجيات الاستبدادية في مختلف البلدان وعلى الصعيد الدولي أخذت تدرك في نهاية المطاف أن وقتها قد ولّى منذ زمن بعيد.

إن الظهور العالمي للديمقراطية والمشاركة الشعبية كضمان وحيد للاستقرار وكمحك للحكم الرشيد هو في الواقع تطور ذو أبعاد تاريخية. فتقرير المصير، والمشاركة الجماعية وموافقة المحكومين أمور تمثل بدائل قيمة ومعقولة ثبت نجاحها عبر الزمن.

في هذا القرن، شهدت إيران تحولات أساسية في سعيها إلى الاستقلال والحرية والعدالة والمشاركة والحكم الرشيد. وظلت إيران، عبر تاريخها السحيق المتصف بالاضطرابات، مركزا للإبداع. وحافظت باعتزاز على إرثها الوطني والديني الحقيقي، ومع ذلك، وتمشيا مع

أفضل التقاليد في ثقافتها، لم تقصر أبدا في تبني الحداثة والأفكار الجديدة والسبل الجديدة.

في الجمهورية الإسلامية المعاصرة تسير عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على أساس صلب من المبادئ الإسلامية الديمقراطية. والحكومة عاقدة العزم على السعي بنشاط الى تنفيذ وتعزيز برامج الإصلاح لديها. وتتمثل دعائم سياسات الإصلاح هذه في تعزيز وحماية الحريات الدستورية؛ وتوطيد حكم القانون؛ وتمتين المعايير والمؤسسات الديمقراطية؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المشاركة؛ وتعزيز دور الشعب في الحكم؛ وإخضاع المسؤولين للمحاسبة الكاملة؛ وزيادة الشفافية؛ وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني؛ وتعزيز التسامح والمجتمع التعددي والاتجاهات المحلية، بالترافق مع بناء الثقة وهدم الحواجز القديمة في العلاقات الدولية.

مما لا شك فيه أن المجتمعات المفتوحة الدينمية والديمقراطية، بالتحديد، سريعة التأثر بالنزاعات بل حتى بالمنافسات. وقد صاحب هذا تاريخيا عملية الإصلاح، مشكلا مكونا لا يمكن التهرب منه على الطريق. والنهج القوي الناجح الذي تتبعه حكومة الرئيس خاتمي في تناول هذه التحديات الاجتماعية والسياسية، والذي لا يزال يحظى بتأييد القيادة التام، يستهدف تعزيز وحماية القيم الديمقراطية الأساسية ويكفل حكم القانون والأوامر الواجبة، وأيضا الأمن والاستقرار، التي تشكل معا أسس أي مجتمع مزدهر مفتوح.

إن المشاركة الجماعية تتجاوز صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني، وتصبح متطلبا عالميا بشكل متزايد من أجل وجود فعال في صنع القرار على الصعيد الدولي. والمشاركة التامة لجميع الدول ضرورية، ولكنها ليست استجابة كافية لهذه الحاجة. إنها تتطلب الإسهام الفعال من منظمات المجتمع المدني في جميع جوانب العملية العالمية لصنع القرار.

خلال هذا القرن، ظهر الاستبعاد في كثير من الأحيان كأسلوب لتفاعل عالمي، ينظر فيه إلى العالم في إطار ما يتعلق بصور الولاء، فينظر إلى البلدان باعتبارها تنتمي إلى تحالفات أو لا تنتمي إليها، وهي تقسم، وتكافؤ، وتلام وفقا لذلك. واليوم، فإن استخدام هذا الأسلوب مشكوك فيه إلى حد خطير، وكذلك الحال بالنسبة لصحة بعض افتراضاتنا الأساسية.

لقد كانت الحرب الباردة آخر حلقات الاستبعاد. وتركت دون شك بصمتها السلبية على الشؤون الدولية، ولكن مما يدعو للمزيد من الأسف أنها تركت أثرا دائما في عقلية العناصر الفاعلة العالمية وفي نظرية العلاقات الدولية.

وأحد أكثر مظاهر الاستبعاد بشاعة سباق التسلح العالمي. وهو يرمي بالتحديد إلى تهميش آخرين عن طريق تكديس عناصر الموت والدمار من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وتشكيل تكتلات عسكرية متنافسة والسباق الذي لا يهدأ لتوسيع مجالات النفوذ والسيطرة.

ومواصلة اتباع هذا الأسلوب مسؤولة إلى حد كبير عن أخطر التهديدات التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط. وإسرائيل، وقد استغلت أسلوب التفاعل العالمي، داست بأقدامها، دون عقاب، أبسط حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ودفعت بالملايين من ذلك الشعب إلى الشتات، واحتلت بطريقة غير مشروعة أراضي الآخرين في الجولان السورية وجنوب لبنان بل ذهبت حتى إلى حد ممارسة الابتزاز من أجل الوفاء الجزئي بالتزاماتها. وقد عرقل هذا إعمال الحق المشروع للشعب الفلسطيني، بل والعالم الإسلامي كله، في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة، وعاصمتها القدس الشريف. ولقد فرض النظام نفسه تهديدا خطيرا على السلم والأمن الإقليميين والعالميين عن طريق حيازة الأسلحة النووية وسائر أنواع أسلحة الدمار الشامل ورفض الأنظمة العالمية لعدم الانتشار.

إن ثقافة العنف والاستبعاد العالمية، التي برزت بشكل جزئي من تبرير العنف كوسيلة مقبولة لتحقيق أهداف التحالف، فاقمت دون قصد مخاطر عالمية تتراوح بين القمع العرقي والإرهاب.

إن عقدين من الإبادة والدمار بين الأشقاء في أفغانستان كانا ثمرة وهم السيطرة التامة لفريق واحد أو عرق واحد على حساب استبعاد الآخرين. وقد أعاق هذا الجهود البناءة التي لا تكل والتي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي، لتحقيق حل سلمي عن طريق إقامة حكومة عريضة القاعدة. وبالتالي، أصبح السلم والاستقرار في أفغانستان واحترام أبسط حقوق النساء والرجال والأطفال الأفغانيين في المناطق التي

تسيطر عليها طالبان مجرد حلم بعيد التحقيق، مما حول أفغانستان، بتراثها العريق الثري إلى حصن للمخدرات والإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي.

اسمحوا لي بأن أشير إلى الإرهاب، الذي أصبح خطرا داهما وتحديا عالميا. إنه، بطبيعة الحال، يجعل إناسا أبرياء ضحايا له. لكنه يستهدف حكم القانون، والمشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي الواقع، أن الإرهابيين، لكي يهيئوا أرضا خصبة، يحتاجون ويسعون إلى زرع وترسيخ ثقافة العنف. ولهذا السبب نفسه، بينما حققت إيران حكومة وشعبا إجماعا وطنيا لإرساء الطابع المؤسسي على حكم القانون والمشاركة، كثفت مجموعات إرهابية معروفة حملتها الإرهابية ضدها تكثيفا كبيرا. بل إنه مما يؤسف له بشكل أكبر أنها لا تزال تجد مستفيدين وحماة أجانب. وإيران حكومة وشعبا لا يساورها شك في أن غرض هذه الحملة الإرهابية الخائنة هو تقويض الإصرار الوطني على رفض العنف في جميع صوره. ونحن عازمون جميعا على إثبات خطأ الإرهابيين.

إن الإرهاب يمكن احتواؤه واستئصاله، وسيتم احتواؤه واستئصاله، إذا ما تكاتفنا جميعا بعزم وإصرار. لكن، من الضروري أن نعترف بأن تطبيق المعايير المزدوجة يقوض إلى حد خطير تلك الحملة العالمية. والتسامح بشأن الإرهابيين أيا كان نوعهم يعرقل ظهور آلية عالمية موحدة شفافة وغير تمييزية لمكافحة واستئصال جميع أشكال الإرهاب. وإيران، بينما تدين الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، مستعدة تماما للاشتراك بشكل نشط في ذلك التعاون العالمي.

وبالتالي من الضروري العمل بشكل جماعي اليوم لإرساء الأسس لأسلوب جديد للتضمين، والحوار بشأن المشاركة، والتسامح، والتفاهم والتعاون المشترك. ومبادرة الحوار بين الحضارات، التي قدمها في العام الماضي الرئيس خاتمي، اقتراح بالابتعاد عن عالم يحركه الاستبعاد والحوار مع النفس وليس مع الآخرين، ولبدء ألفية جديدة مع نهج أكثر دماثة وتحضرا من أجل غد أفضل. والاستقبال الساحق الذي يعده المجتمع الدولي، وتحديد عام ٢٠٠١ ليكون عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات يبين تطلع البشرية الجماعي إلى نهج مختلف للتفاعلات في القرن القادم.

وفي رأينا، أن تحديد سنة للحوار بين الحضارات ليس مجرد اعتراف بالضرورة الثابتة للحوار على الصعيد العالمي. إنه في الحقيقة إعلان عن الاستعداد لتجربة نموذج جديد من التفاعل. والافتراض الأساسي لهذا الاقتراح هو أن رفاه وازدهار وتنمية أمن مجموعة معينة، بالرغم من، أو على حساب، فقر وجوع وتخلف وانعدام أمن الآخرين أمر خادع قصير الأجل، وبالتالي من الضروري التخلي عنه. وفي بعض المجالات، هذا المبدأ راسخ ومقبول على صعيد عالمي، حيث أمامنا شوط طويل نقطعه في مجالات أخرى عديدة.

اليوم، لا يتوهم أحد أن البيئة يمكن تحديدها في إطار الحدود السياسية أو الجغرافية. كما لا يمكن لاستئصال المخدرات أن يكون عملا وطنيا خالصا. ونحن في إيران نعلم تلك الحقيقة بشكل خاص، لأنه كان علينا أن نتحمل خسائر إنسانية واجتماعية ومالية ضخمة في حملتنا ضد مهربي المخدرات الدوليين.

وفي مجال حقوق الإنسان، يبدو أن المجتمع الدولي يتبنى تدريجيا نهجا يتسم بتعاون أكبر قائما على المشاركة والتفاهم البنّاءين. والتعددية وقبول التنوع والحوار بين الثقافات والحضارات في هذا المجال الهام من الشؤون الدولية سيعززان دون شك عالمية صكوك حقوق الإنسان، وجعلها أكثر قبولا وتنفيذا على الصعيد العالمي.

والحوار نتاج تقبل متفق عليه للعمومية والتنوع. ومن هذا المنظور، فإن الدعم الدولي للحوار يصور التسليم بتنوع الثقافات والحضارات والتأكيد من جديد على الحقوق الثقافية لجميع الشعوب والأمم، وبذلك يتمكن كل بني البشر من مشاركة أعضاء المدنيات الأخرى من وجهة نظر ثقافتهم وحضارتهم، وخلفيتهم التاريخية، وليس بمجرد تقليد عقلية ثقافة غريبة عنهم تماما. ولا يمكن إلا لهذا التفاعل أن يكون مثريا ومفيدا بالفعل للطرفين. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا جازما أن الاعتراف بالحقوق الثقافية للأمم وتأكيدها من جديد خطوة أولى في سبيل تعزيز حوار دائم.

وفي مجال السلام والأمن، لا بد أن نقبل قبولا حقيقيا أن الأمن ضرورة ومطلب لا يتجزأ للجنس البشري بأسره. وبالتالي يتعين علينا أن نطرح جانبا مخلفات النظام ذي القطبين، وأن نحل محل الغطاء الأمني الذي توفره الكتل مفهوما جديدا ومبتكرا لنظام الأمن العالمي، وهو نظام

شامل يرتكز على المشاركة ويستخدم الآليات الموجودة على نحو تكاملي لا تنافسي.

ويمكن المساعدة بقدر هائل على تحقيق هذا الهدف وتعجيل التوصل إليه عن طريق تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة بفعالية في نزع السلاح العالمي، وفي المنتديات والمناقشات المتعلقة بالأمن. وهذا الدور القيم اقتصر إلى حد كبير حتى الآن على الميادين الاجتماعية ومجالات حقوق الإنسان، أما مجالا الأمن ونزع السلاح فقد حرما بشكل أو بآخر من مساهمته وبصيرته. وهناك حاجة إلى إصلاح هذا النقص.

وفي الوقت ذاته، تتضمن التدابير القصيرة والمتوسطة الأمد بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والشفافية في مجال الأسلحة، والتخفيض المستمر في النفقات العسكرية، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وعدم انتشار الأسلحة النووية في غضون ذلك. وجمهورية إيران الإسلامية قد اعتمدت بنفسها هذه التدابير، ورسمت سياستها الخارجية على أساس بناء الثقة وإزالة الحواجز القديمة، مع الاهتمام بصفة خاصة بجيرانها المباشرين.

وبصفتنا رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أحرزنا تقدما كبيرا في استحداث آليات وصكوك لتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء، ولإضفاء الصبغة المؤسسية على الحوار، وعلى التنسيق مع الهيئات الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي.

والأمم المتحدة لها دور جوهري لا غنى عنه في تشكيل عالم الألفية القادمة الجديد. والمحافظة على منجزات الأمم المتحدة وتمديدها، بالإضافة إلى إنعاش سلطتها الأدبية وأهميتها السياسية في الألفية الجديدة، تتطلب استعادتها للمقاصد والمبادئ الأساسية، للأمم المتحدة والقيام بعملية منطقية وشفافة وتشاركية بغية إعادة تقييم المؤسسات الموجودة.

وتعزيز أهمية الأمم المتحدة يتطلب، أولا وقبل كل شيء، تدعيم دور الجمعية العامة وزيادة كفاءتها، عن طريق تركيز مداولاتها على التحديات والمشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم، وإشراكها في صنع القرار الفعال الذي تتخذه في الوقت المناسب لمعالجة المسائل السياسية والاقتصادية العالمية، وتمكينها من الدراسة الجادة والاستجابة الفعالة لتقارير أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مجلس الأمن، وفقا للولاية التي تضمنها الميثاق. وفي هذا السياق، نعتقد أن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يتسم بالديمقراطية، والعالمية، والشفافية، هي المحفل الملائم لإجراء تحليل متعمق لآثار المناقشة التي بدأت مؤخرا حول العمل الجماعي لمعالجة الكوارث الإنسانية. وحتمية المحافظة على سلامة نظام الميثاق هي نقطة الانطلاق المشتركة في هذه الممارسة.

وأؤمن إيمانا عميقا بأن نجاح قمة الألفية في العام القادم يعتمد على اتخاذ نهج مبتكر لإعداد منظومة الأمم المتحدة لكي تسير - بل ولكي تقود المجتمع العالمي - صوب نموذج جديد للشؤون الدولية. فالنهج البالية والمعالجة القديمة فشلت في حل المشاكل الرئيسية التي تواجهها البشرية، بل أنها كانت تتسبب في مضاعفتها وتفاقمها في بعض الأحيان. ونحن، في سعينا الجماعي لإيجاد حلول أساسية، نحتاج كلنا إلى التخلي عن مداركنا، وافتراضاتنا، وأطرنا المفاهيمية القديمة. وهذا هو الافتراض ذاته، كما أنه الهدف الأساسي للحوار بين الحضارات.

ويتطلب التغيير الجوهري في المجتمعات البشرية قيادة تتسم بالشجاعة والإقدام من جانب السياسيين والنخبة للاعتراض على الأساليب القديمة والعقيمة، ويفسحوا المجال لمشاركة المفكرين، والمثقفين، ومنظمات المجتمع المدني، في البحث عن غد أكثر شفقة ونبلا. ويحدونا الأمل في أن تتحلى جمعيتنا بهذه الشجاعة وبعد النظر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليبي بيريس روكوي، وزير خارجية كوبا.

السيد بيريس روكوي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يجتمع اليوم في هذه القاعة ممثلو البلدان الثرية، وكذلك ممثلو البلدان الفقيرة، الذين يمثلون الأغلبية. وهناك وزراء وسفراء يمثلون بلدانا يبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد فيها ٢٥ ٠٠٠ دولار، وآخرون يمثلون بلدانا يبلغ فيها هذا الرقم مجرد ٣٠٠ دولار. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الفارق يزداد عاما بعد عام.

وهناك ممثلون عن بلدان يبدو أن لها مستقبل يبشر بالخير. وهي البلدان التي لا يشكل سكانها إلا ٢٠ في المائة من سكان العالم، غير أن لديها ٨٦ في المائة من

إجمالي الناتج المحلي العالمي، و ٨٢ في المائة من أسواق التصدير العالمية، و ٦٨ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ٧٤ في المائة من كل خطوط الهاتف في كوكبنا.

ماذا يمكن أن نقول عن مستقبل من نمثلهم هنا، وهم يمثلون ٨٠ في المائة من سكان العالم، ويعيشون في بلدان استعمرت ونهبت طيلة قرون بغية زيادة ثروة البلدان المستعمرة السابقة؟ يشهد الواقع على أن الوقت انقضى، وعلى أن تاريخنا هو ما كان عليه، وليس ما كنا نتمناه. ولكن، هل يتعين علينا أن نرضى ببساطة بمستقبل هو من الناحية الجوهرية نفس هذا الماضي.

فهل يمكن أن نشعر بالاطمئنان ونحن نعرف أن ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في العالم تفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الـ ٤٨ التي تشكل أقل البلدان نموا، والتي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة، والتي حضر ممثلوها اليوم في هذه القائمة مطالبين بالعدالة؟

يجلس معنا في هذه القاعة اليوم ممثلون لبلدان يضمن للجزء الأعظم من سكانها الذين لا يسجلون أي زيادة في عددهم، مستويات لائقة من المعيشة، وبعضهم يعيشون في بذخ. وهؤلاء السكان ينفقون سنويا ١٢ بليون دولار على العطور و ١٧ بليون دولار على أغذية الحيوانات الأليفة.

ولكن الأغلبية الممثلة في هذه القاعة لا تجد سببا للتفاؤل. وهذه الأغلبية تتألف من ٩٠٠ مليون شخص يعانون الجوع و ١,٣ بليون شخص يرزحون تحت وطأة الفقر. وأخوتي وأخواتي الذين يمثلون أفريقيا هنا اليوم ليس لديهم ما يدعوهم إلى الشعور بالطمأنينة. فهم يعرفون أن في قارتهم اليوم ٢٣ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعرفون أيضا أن علاج شخص واحد مصاب بهذا الفيروس يحتاج إلى ١٢ ٠٠٠ دولار، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى ٣٠٠ بليون دولار سنويا لكي يتلقى جميع مرضى الإيدز في أفريقيا نفس العلاج الذي يوفر حاليا لمرضى الإيدز في البلدان الثرية.

فهل من الممكن لزملائي الذين يمثلون ٦ بلايين من سكان الأرض - يضاف إليهم ٨٠ مليون آخرون كل سنة، وجميعهم تقريبا من العالم الثالث - أن يعتقدوا حقا أن مثل هذا الوضع يمكن أن يستمر دون تغيير بعد دخول القرن القادم؟

وكيف يمكن لأي منا أن يمنع التزايد المستمر في عدد المهاجرين من الأمم الفقيرة، الذين يندفعون أفواجا إلى البلدان الثرية سعيا وراء حلم، بينما لا يسمح لهم النظام العالمي الراهن بإيجاد ظروف العيش الكريمة في بلدانهم؟

ثمة عدد قليل من الممثلين في هذه القاعة يمثلون بلدانا ليست بحاجة إلى التخوف من تهديد عسكري في القرن المقبل. بل إن البعض منها لديه أسلحة نووية؛ أو ينتمي إلى تحالف قوى، أو يعزز أسلحته كل سنة بأسلحة أخرى أفضل وأكثر تطورا. وهي نفس البلدان التي تنظر إلى بقية العالم على أنه مجرد الهامش الخارجي الأوروبي الأطلسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبالتالي، فلن يكون عليها أن تعاني إطلاقا من دمار القصف المكثف الذي يشنه مهاجمون غير مرئيين يعملون في إطار ما أصبح معروفا بأنه المفهوم الاستراتيجي الجديد لتلك المنظمة العسكرية العدوانية.

ولكن الأغلبية الساحقة منا، نحن المجتمعين هنا اليوم، لا تتمتع بهذا الأمن. ومن دواعي قلقنا أن نرى أننا أصبحنا اليوم، في عالم تسيطر عليه قوة عسكرية وتكنولوجية واحدة، أقل أمنا مما كنا عليه في السنين الصعبة، سنين الحرب الباردة.

أما إذا أردنا في يوم من الأيام أن ندعو مجلس الأمن إلى مناقشة حالة تمثل في رأينا تهديدا لبلد من بلداننا الفقيرة، فهل تظن الجمعية العامة أن صوتنا سيُسمع؟ أخشى أن أقول إن الأمثلة الأخيرة أثبتت عكس ذلك.

لماذا لا تجري مناقشة في الجمعية العامة حول نزع السلاح العام الكامل، بما فيه نزع السلاح النووي؟ ولماذا تقتصر المسألة على السيطرة على الأسلحة الصغيرة التي نراها ضرورية في حالات مثل حالة كوبا - البلد الذي ما فتئ يتعرض للهجوم والحصار طوال ٤٠ سنة؟ ولماذا لا يرد أي ذكر للقنابل الفتاكة الموجهة بأشعة الليزر، أو قذائف اليورانيوم المنضب، أو القنابل العنقودية أو الجرافيتية التي تستخدمها الولايات المتحدة عشوائيا في قصف السكان المدنيين في كوسوفو؟ هل يستطيع أي أحد أن يدعي أن أطفالنا سيرثون عالما عادلا وآمنا إذا لم نغير المعايير الجائرة وغير المتساوية التي تستخدم حاليا لقياس قضايا تكتسب أهمية أساسية بالنسبة لأمننا الجماعي؟

وهل علينا أيضا أن نقبل فرض قواعد السوق الحرة والقانون المقدس المتعلق بالعرض والطلب في تجارة الموت الوحشية هذه؟ وما الذي يمنع المجتمع الدولي من أن يحاول، بطريقة رشيدة ومنسقة، إعادة توجيه جزء كبير من مبلغ الـ ٧٨٠ بليون دولار الذي يستخدم حاليا للنفقات العسكرية، نحو تعزيز التنمية في بلدان العالم الثالث؟

هذا هو السبب في أننا ندافع بكل حماس عن احترام مبادئ القانون الدولي التي استرشدت بها العلاقات فيما بين جميع بلدان العالم على امتداد أكثر من نصف قرن. وما الذي سيترك لنا لكي ندافع عن أنفسنا في المستقبل، لو لم يعد بوسعنا، نحن البلدان الفقيرة، أن نعتمد على مبادئ مثل احترام السيادة وتقرير المصير، والمساواة في السيادة بين الدول كافة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟ وكيف يمكننا أن ندعو المجتمع الدولي إلى الاحتجاج على تهديد موجه ضد بلد من بلداننا لو أن هذه المبادئ، التي تنتهك اليوم بشكل منهجي وصارخ، أزيلت بجرة قلم من ميثاق الأمم المتحدة؟

في عالم ذي قطب واحد لا تسهم محاولات فرض أفكار، مثل الحد من السيادة والتدخل الإنساني، في تعزيز الأمن الدولي. بل إنها تمثل تهديدا لبلدان العالم الثالث التي لا تملك جيوشا قوية ولا أسلحة نووية. وعليه، لا بد من وضع نهاية لهذه المحاولات، لأنها تنتهك الميثاق نصا وروحا.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ندافع عن الأمم المتحدة. إننا ندافع عن الحاجة إلى وجودها بقدر ما ندافع عن الحاجة إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية عليها. والتحدي الذي يواجهنا هو إصلاح الأمم المتحدة بحيث تخدم مصالح الأمم كافة على قدم المساواة. إننا ندافع عن الحاجة إلى وجود مجلس الأمن، والحاجة إلى جعله أكثر شمولا وديمقراطية وشفافية. ولماذا لا نزيد عدد الأعضاء الدائمين؟ ولم لا يضم المجلس عضوين أو ثلاثة أعضاء دائمين جدد من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا؟ لقد أصبح عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن ثلاثة أمثال عدد البلدان التي أسستها في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، والأغلبية العظمى من هذه الدول، وهي بلدان العالم الثالث، ليس لديها عضو دائم واحد يمثلها في المجلس.

ومع ذلك، نحن لا ندافع عن حق النقض؛ ولا نؤمن بضرورة أن يتمتع أي أحد بهذا الحق. أما إن لم يكن بالمستطاع الغاؤه، فعلينا أن نحاول على الأقل كفالة اقتسام هذا الامتياز على نحو أكثر تكافؤا، واشتراط أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد كافة بحق النقض. وإذا لم يكن من الممكن إلغاء حق النقض الآن، فلم لا يكون مقتصرا على التصويت على التدابير المقترحة في إطار الفصل السابع من الميثاق؟ وكما تجري الأمور الآن، يمكن لبلد واحد أن يتغلب على إرادة سائر أعضاء الأمم المتحدة. وهناك بالفعل بلد واحد مارس حقه غير المقيد في النقض في عدد لا حصر له من المرات: وهو الولايات المتحدة. وهذا وضع لا يمكن السكوت عليه.

وفي الأمم المتحدة، علينا أن نكبح المحاولات التي يقصد بها أن تُفرض علينا طريقة واحدة للتفكير، باقناعنا بأنها طريقتنا أو أنها تتفوق على التنوع الثري في ثقافاتنا ونماذجنا، أو أنها أكثر تقدما وحداثة من تعدد هوياتنا. ومن أجل البقاء، علينا أن نقاوم حقيقة أننا نعامل باعتبارنا الهامش الأوروبي - الأطلسي، ونعترض على وصف المشاكل التي نواجهها نتيجة للاستعمار، كالتخلف والسياسات الاستهلاكية للبلدان الثرية، بل وحتى نتيجة لسياساتها الحديثة أو الراهنة، بأنها تهديدات عالمية.

يوجد هنا في هذه القاعة ممثلو مجموعة الـ ٧ التي تضم بلدانها ٦٨٥ مليونا من السكان ولها اقتصادات يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المشترك ٢٠ تريليون من الدولارات. كما يوجد أيضا الباقون منا الذين يمثلون البلدان المتبقية البالغ عددها ١٨١ بلدا، التي تضم أكثر من ٥ بلايين من السكان ولديها اقتصادات يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المشترك نحو ١٠ تريليون من الدولارات. نعم، نحن جميعا متساوون في ظل ميثاق الأمم المتحدة ولكن ليس في الحياة الحقيقية.

وبينما تملك البلدان الغنية الشركات عبر الوطنية التي تسيطر على ثلث صادرات العالم جميعها، نملك نحن البلدان الفقيرة عبء الديون الخارجية الخانق الذي ارتفع إلى مستوى ٢ تريليون دولار ويواصل الارتفاع ملتهما ٢٥ في المائة تقريبا من أرباح صادراتنا لمجرد خدمة الديون. فكيف تستطيع التنمية أن تكون ممكنة في ظل هذه الظروف؟ وفي الوقت الذي نتكلم فيه بإلحاح في هذه القاعة عن الحاجة إلى هندسة مالية دولية جديدة، تصدم بلادنا بأهوال نظام يسمح بحدوث أعمال مضاربة يومية قيمتها ٣ تريليون من الدولارات. ولا يمكن تثبيت هذا

الكيان، فالأمر ليس مسألة إعادة تشكيله ولكنها بدلا من ذلك مسألة إزالته وإعادة بنائه من جديد.

وهل يستطيع أي أحد أن يفسر منطق هذا الاقتصاد الوهمي الذي لا ينتج شيئا ويدعمه شراء وبيع أشياء غير موجودة؟ وهل ينبغي لنا، أو لا ينبغي لنا، أن ندمر هذا النظام المالي الفوضوي ونبني على حطامه نظاما يحبذ الإنتاج، ويراعي الاختلافات، ويتوقف عن إرغام اقتصاداتنا المسحوقة على الملاحقة التي لا تنتهي للوهم المستحيل بزيادة الاحتياطيات المالية؟ وتتبخر هذه الاحتياطيات إن عاجلا أو آجلا خلال المعركة اليائسة وغير العادلة للدفاع عن عملاتنا من العملة القوية والمفضلة بشدة لاتفاق بريتون وودز المنطوي على مفارقة تاريخية، الدولار المقدس للغاية.

وعندما يكتب تاريخ هذه السنين، سيكون من الصعب جدا تفسير كيفية تمكن بلد واحد من تجميع مثل هذه المزايا الكثيرة وهذه السلطة المطلقة. وماذا سيقول الاقتصاديون في القرن المقبل عندما يدركون أن الولايات المتحدة تمكنت من أن تعيش بعجز حسابي حالي يبلغ بالفعل حوالي ٣٠٠ بليون دولار بدون قيام صندوق النقد الدولي بفرض حتى واحد من برامج التسوية القاسية التي تتسبب في إفقار بلدان العالم الثالث؟

ومن سيفسر أن الأمريكيين، بفضل حصولهم على العملات الاحتياطية العالمية، يوفرون أقل، وينفقون أكثر، من أي شخص آخر في العالم؟ وهل سيبلغهم أي شخص بأنهم استطاعوا في عام ١٩٩٨ أن يستوردوا بقيمة ١٢٤ بليون دولار سيارات وينفقوا ٨ بليون دولار في أدوات التجميل، وذلك بدرجة كبيرة بفضل أنهم يسيطرون على ١٧,٨ في المائة من أصوات صندوق النقد الدولي، مما يعطيهم الحق الفعلي في المعارضة.

وكيف نستطيع أن نفسر لشعب تنزانيا، على سبيل المثال أنه بينما كان هذا يحدث، كان عليه أن ينفق على خدمة الديون الأجنبية تسعة أضعاف ما ينفقه على الرعاية الصحية الأولية وأربعة أضعاف ما ينفقه على التعليم الابتدائي.

وليس النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير عادل بشدة فقط ولكنه أيضا غير قابل للبقاء مطلقا. فلا يمكن إبقاء نظام اقتصادي يدمر البيئة. وتبلغ إمدادات العالم من مياه الشرب اليوم ٦٠ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٧٠؛ واليوم يوجد من البشر على الكوكب ٢,٣ بليون نسمة أكثر مما كان يوجد في ذلك الوقت المنصرم. ويحدث نفس الشيء بالنسبة لغاباتنا. فهل يستطيع أي أحد في هذه القاعة أن يدافع عن الاقتراح باستمرار مثل هذا المعدل من الدمار بلا حدود؟

ولا يمكن بقاء نظام اقتصادي يقوم على أنماط الاستهلاك غير الرشيدة، التي تصدر بعد ذلك إلى بلادنا عن طريق وسائط الإعلام الجماهيرية. ولماذا لا نقبل أنه من الممكن توفير حياة كريمة لجميع سكان الكوكب بالموارد المتاحة لنا ودرجة التنمية التكنولوجية التي حققناها، عن طريق الاستغلال الرشيد والقائم على التضامن لجميع هذه الإمكانيات؟

وكيف سيقومون بتفسير أن البلدان أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي أخاطب الآن ممثليها بكل احترام، قد تخلفت بقدر توفر فيه أقل من ثلث التزامها في عام ١٩٧٠ لتكريس حد أدنى يبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؟

لقد سألت عضوا في وفدنا، وهو نائب في جمعيتنا الوطنية ومسيحي متضلع، عما يقوله الإنجيل في مثل هذا النظام الاقتصادي غير العادل. وأجاب بسرعة بكلمات أحد الأنبياء من الكتاب المقدس:

> "ويل للذين يصدرون مراسيم جائرة، ويدونون فواحش أمروا بها، ويبعدون المحتاج عن القضاء، ويأخذون الحق من فقراء شعبي، حتى تكون الأرامل ضحية لهم، وحتى ينهبون من لا أب له! وماذا ستفعل في يوم العقاب، وفي الخراب الذي يأتي من بعيد؟ ولمن ستهرب للمساعدة؟ وأين ستترك تسبيحك؟"
> (الإنجيل المقدس، أشعيا ١٠:١-٣)

وأعرف أن كثيرا من الموجودين في هذه القاعة يشاركون في هذه الهموم، وأعرف أيضا أننا جميعا تقريبا نسأل أنفسنا نفس السؤال. هل تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تحجم عن أن تصبح إقطاعية للولايات المتحدة وخلفائها، كما هو الوضع بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اليوم؟ وهل سننجح حقا في جعل منظمة التجارة العالمية المحفل الديمقراطي والشفاف الذي تحتاج إليه، أو هل ستفرض المصالح القوية لأقلية ضد الأغلبية الصامتة، المنقسمة والمرتبكة وغير المتشككة

بقدر يجعلها لا تفهم مخاطر التحرير البارد والجازم للتجارة العالمية؟ وهل سيتذكرون أن الأغلبية الشاسعة لبلدان العالم الثالث، المعتمدة على تصدير منتج زراعي واحد أو عدد قليل من التوابل، سوف تمحى من التجارة العالمية وتسحقها المنافسة الوحشية لعدد قليل من الشركات عبر الوطنية؟ وهل ينبغي لنا أو لا ينبغي لنا أن نأخذ هذه الحقائق في الاعتبار ونقبل ضرورة حماية مصالح البلدان المتخلفة النمو، وإذا كان ذلك فقط لضمان بقائها؟

وكيف سنتمكن نحن البلدان الفقيرة من المنافسة إذا رحل فنيونا إلى الدول الغنية سعيا إلى فرص أفضل؛ وإذا كان لا يسمح لنا حتى بالاحتفاظ برياضيينا ويتوجب علينا أن نشاهدهم بأسف وهم يتنافسون تحت راية بلد آخر؟ وكيف سنتمكن نحن الدول الفقيرة من التنافس اقتصاديا إذا كانت الـ ١٠ بلدان الأكثر تقدما تسيطر على ٩٥ في المائة من العلامات التي صدرت في السنوات الـ ٢٠ الماضية، وكانت الملكية الفكرية محمية بقدر أوثق وأبعد من أن تكون محررة.

والتحدث إلينا نحن البلدان الفقيرة عن التجارة عبر "الإنترنت" يكاد يكون دعابة، عندما نعلم أن ٩١ في المائة من مستخدمي الانترنت يعيشون في البلدان أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهل سنرى في أي وقت تغيرا في الحالة الراهنة، التي يوجد فيها ٦٠٠ خط هاتفي لكل ١٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة والسويد وسويسرا بينما يوجد فقط هاتف واحد لكل ١٠٠٠ شخص في كمبوديا وتشاد وأفغانستان؟

كجزء من هذه الصورة المأساوية التي تواجهها أغلبية البلدان النامية، لا بد لي من التكلم عن بلادي. فإذا كان هناك مثال بليغ عما لا ينبغي أن يتم فيما يتصل بالعلاقات بين الدول الصغيرة والقوية، فإن هذا المثال ينطبق على كوبا.

لما يزيد عن أربعين سنة تعرض شعبي لسياسة وحشية تقوم على العداء وشتى أنواع العدوان تطبقها الولايات المتحدة. فقد اعترفت السلطات العليا في هذا البلد صراحة بأن هذه السياسة تهدف إلى تدمير النظام السياسي والاقتصادي الذي أنشأه شعب كوبا بإرادته الحرة واستعاده النفوذ الاستعماري الجديد الذي كان تحظى به الولايات المتحدة في كوبا وفقدته نهائيا في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٩ بنجاح الثورة الكوبية.

وكما يتبين من الأحداث، والبيانات العامة التي جاءت على لسان المتحدثين الأمريكيين والوثائق التي لم تعد تعتبر سرية، فإن سياسة العدوان هذه قد نفذت من خلال استخدام سبل تتراوح بين التدابير السياسية والدبلوماسية والحملات الدعائية وأعمال التجسس والأعمال الهدامة والتشجيع على الهروب والهجرة غير المشروعة وبين الأعمال الإرهابية والتخريبية والحرب البيولوجية. كما تشمل هذه السياسة إنشاء ودعم جماعات مسلحة؛ وشن غارات جوية وبحرية على أراضينا، وتدبير ما يربو عن ٦٠٠ مؤامرة لاغتيال قائد ثورتنا؛ وقيام جيش من المرتزقة بشن غزو مسلح في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٢، وهو ما شكل تهديدا بقيام صراع نووي عالمي أكثر من أي وقت مضى؛ وأخيرا فرض حصار تجاري ومالي على بلدي وشن حرب اقتصادية شرسة عليه استمرت ٤٠ سنة.

لنترك جانبا الجوانب الاقتصادية لهذا العدوان على كوبا لكي نتطرق فقط إلى العدوان الجسدي والأعمال الحربية التي اضطلعت بها حكومة الولايات المتحدة، ففي الآونة الأخيرة، أقامت منظمات اجتماعية كوبية، نيابة عن شعب كوبا بأكمله، دعوى مدنية ضد الإدارة الأمريكية، مطالبة بتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن موت ٣ ٤٧٨ من المواطنين الكوبيين وإصابة ٢ ٠٩٩ من الناجين بعاهات نتيجة للمؤامرات السرية للولايات المتحدة وما شنته من "حرب قذرة". وتطالب الدعوى بإصدار حكم على حكومة الولايات المتحدة، المسؤولة عن موت وإصابة أولئك البشر، بأن تدفع تعويضا يبلغ في مجموعه ١٨١,١ مليار دولار باعتبار أنه يشكل حدا أدنى لتعويض رمزي عن فقدان شيء من الواضح أنه لا يمكن تعويضه وله قيمة لا يمكن تحديدها: وهو حياة أكثر من ٥٠٠ ٥ مواطن كوبي ورفاهيتهم الجسدية الذين وقعوا ضحايا للسياسة الأمريكية المطبقة على كوبا والتي تستحوذ عليها فكرة محاربة كوبا.

وفي محاكمة عامة ومفتوحة للجميع نقل التليفزيون وقائعها في جميع أرجاء البلاد، تم النظر في هذه المطالبة، وثبت بوضوح أن الولايات المتحدة مسؤولة بشكل مباشر عن هذا العدوان المتواصل، وأن الحرب غير المعلنة ضد كوبا تشكل سياسة رسمية للدولة تولت تطبيقها أكثر من تسع إدارات متتالية للولايات المتحدة على مر الـ ٤٠ سنة الماضية.

ما الذي سيقوله قادة الولايات المتحدة ومسؤولوها وعملاؤها الذين تئن ضمائرهم تحت وطأة الشعور بالذنب لما خططوه ونفذوه في شن "حرب قذرة" ضد كوبا والعبء الأخلاقي الذي يشكله الإحساس بالمسؤولية عن موت الآلاف من الكوبيين؟

هل من الممكن أن نسمح باستمرار وجود نظام دولي في القرن القادم يسمح بالإفلات الكامل من العقاب على ارتكاب أعمال وحشية من قبيل هذه الأعمال التي ترتكبها دولة عظمى بشكل منهجي ووقح؟

إن الحصار الاقتصادي الشرس الذي يشمل كل جانب من جوانب التجارة الخارجية والعلاقات المالية لبلادي إنما هو جدير بأن نوليه اهتماما خاصا. فإن هذا الحصار قد بدأ تطبيقه قبل انتصار الثورة. وتكشف وثيقة للولايات المتحدة اعتبرت رفع عنها طابع السرية في عام ١٩٩١، أن المدير العام لوكالة الاستخبارات المركزية في هذا الوقت، ألين دالاس، قال في اجتماع لمجلس الأمن القومي حضره الرئيس دوايت أيزنهاور عقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، ونوقشت خلاله الحالة في كوبا، في ما يلي: "يجب أن نحول دون انتصار كاسترو".

وبعد ثلاثة أيام أصدر الرئيس أيزنهاور في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر تعليمات إلى وكالة الاختبارات المركزية جاء فيها أنه لا يرغب في عرض تفاصيل العمليات التي يضطلع بها ضد كوبا على مجلس الأمن الوطني. فقد كان ينبغي أن يظل كل شيء سريا تماما.

والانتصار المفاجئ والكاسح الذي حققته القوات الثورية بعد ستة أيام، لم تتح لهم وقتا كافيا لكي يحولوا دون انتصار كاسترو، وقد جاء أول اعتداء على الاقتصاد الوطني في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، عندما هرب إلى الولايات المتحدة الأشخاص الذين نهبوا الأموال العامة جنبا إلى جنب مع الأشخاص الذين ارتكبوا أفظع المذابح وأساءوا أيما إساءة إلى الشعب الكوبي.

وبعد خمسة أسابيع من انتصار الثورة، أعلن في ٦ شباط/فبراير، خبير في الشؤون الاقتصادية، فيليبي بازوس، وهو رجل مهني - معروف في الدوائر الأمريكية وموضع احترامها - كانت قد عيَّنته الحكومة الثورية ليتولى إدارة بنك كوبا الوطني، أن النظام السابق قد نهب أو استولى على ٤٢٤ مليون دولار من احتياطي الذهب والدولارات الذي كان يوفر غطاء للبيسو وقد أكدت صحيفة نيويورك تايمز بعد ذلك، المزاعم التي جاءت في التقرير فيما يتعلق بسرقة هذه الأموال والتي كانت تشكل الاحتياطي النقدي الوحيد لهذه البلاد.

وقد وصلت هذه الغنيمة التي اشتملت على الأموال الكثيرة المسروقة في نهاية الأمر إلى المصارف الأمريكية. ولم تسترد كوبا عشرة سنتات منها. وطلب البنك الوطني على الفور مبلغا متواضعا من المال لمواجهة هذه الحالة الحرجة للغاية، وقد رفض هذا الطلب.

وكان قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩، يهدف إلى توفير الغذاء للأغلبية العظمى من أفراد الشعب الذين كانوا يعانون من سوء التغذية مع إتاحة فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر لنسبة كبيرة من السكان الذين كانوا عاطلين عن العمل في هذا الوقت. وقد صدر القانون في وقت لم تكن قد نطقت فيه لفظة الاشتراكية في كوبا، بيد أنه أثار رد فعل حادا في الولايات المتحدة، التي كانت شركاتها تملك الجزء الأكبر من أخصب الأراضي في كوبا، وكان استعداد كوبا لدفع تعويض آجل للملاك يسدد على أقساط معقولة يمكن دفعها، الذي نص عليه في القانون ذاته، قد قوبل على الفور بطلب من الولايات المتحدة بتسديد التعويض على الفور وبالفعل ونقدا بالكامل. ولم يكن في الخزانة العامة شيء لتلبية هذا الطلب.

وبعد مرور شهر عقد اجتماع في وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٤ حزيران/يونيه للنظر في الخيارات المتاحة لأغراض القيام بعمل ما ضد كوبا، وعرض رأي مفاده أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا بالغ التشدد في مواجهة هذا القانون وتنفيذه، وأن أفضل طريقة لتحقيق النتائج المرجوة هي ممارسة ضغط اقتصادي على كوبا.

واقترح حذف حصة كوبا من قصب السكر من أسواق الولايات المتحدة. ووفقا لوثيقة رفع عنها طابع السرية فإن هذا سيجعل صناعة السكر تعاني من انخفاض حاد مباشر مما يؤدي إلى انتشار البطالة على نحو أكبر. وسترغم أعداد كبيرة من الناس على ترك أعمالها والعيش في فقر. وفي ذلك الاجتماع نفسه وصف هرتر وزير الخارجية هذه الاقتراحات على نحو واضح بأنها تدابير حرب اقتصادية.

وفي مذكرة مؤرخة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ أكد السيد ل. د. مالوري أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية أن:

"السبل الوحيدة التي يمكن التنبؤ بها لتحويل الدعم الداخلي تأتي من خلال التحرير من الأوهام وإثارة الاستياء على أساس عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية ... وأنه ينبغي أن تتخذ على الفور كل الوسائل الممكنة لإضعاف الحياة الاقتصادية لكوبا".

واقترح وضع:

"... مسار عمل ... يمثل أعلى درجة من اقتطاع الأموال والإمدادات إلى كوبا ولتقليل الأجور النقدية والفعلية مما يؤدي إلى انتشار الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة".

وفي ٦ تموز/يوليه من نفس العام اعتمدت الولايات المتحدة أحد التدابير المقترحة وهو حذف حصة السكر الكوبي. ولن تشتري إطلاقا الولايات المتحدة رطلا واحدا من السكر الكوبي. وهكذا فإن السوق التي أنشئت بين الولايات المتحدة وكوبا منذ أكثر من ١٠٠ عام، والتي ضمنت فيها كوبا أن توفر هذا المنتج الغذائي الرئيسي للولايات المتحدة وحلفائها خلال النصف الأول من هذا القرن وكذلك خلال الحربين العالميتين اللتين خرجت منهما الولايات المتحدة أغنى وأقوى دولة في العالم، ألغيت في لحظات وكان هذا ضربة قاسية موجهة إلى المصدر الرئيسي للعمالة والثروة في بلادي، حرمها من موارد مالية للحصول على الغذاء والدواء والوقود والمواد الأولية اللازمة لضمان البقاء المادي لشعبنا.

ومنذ ذلك الوقت استمرت التدابير الاقتصادية المتتالية ضد الشعب الكوبي تتزايد حتى شكلت حصارا كاملا مطلقا وصل إلى حد منع كوبا من استيراد الأسبرين المنتج في الولايات المتحدة أو من تصدير زهرة واحدة تزرع في كوبا إلى ذلك البلد.

هذا الحصار الكامل الذي يشار إليه بسخرية ضمن المصطلحات الحكومية بكلمة لطيفة وحميدة في ظاهرها هي "الحصار" استمر في التزايد في الـ ٤٠ سنة الماضية. وفي أصعب الأوقات وأكثرها خطورة في تاريخنا، عندما انهار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والكتلة الاشتراكية وانهارت معهما الأسواق والموارد الأساسية للإمداد التي يمكن أن تعتمد عليها بلادي لمقاومة الحرب الاقتصادية الشرسة التي تشن ضد جزيرة تبعد ٩٠ ميلا فقط من شاطئ الولايات المتحدة، قرروا أن يكونوا أشد قسوة في نهجهم حيال كوبا. وفي انتهازية كريهة ومبتذلة تكثف الحصار إلى أقصى مدى.

إن ما يسمى بقانون توريشيللي لعام ١٩٩٢ وغيره من التدابير القسرية الأخرى التي أثرت بشكل كبير على النقل البحري للأغذية والسلع الأساسية الأخرى بين كوبا وبقية العالم، حظرت على الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة، في بلدان ثالثة، الاتجار مع كوبا وهذا أنهى العمليات التجارية التي بلغت قيمتها ما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في واردات المواد الغذائية والأدوية من تلك البلدان. ووصلت سياسة الإبادة الجماعية أقصاها في مرسوم هلمز - برتون الذي نظم جميع القيود الإدارية السابقة ووسع دائرة الحصار وضيّق الخناق علينا وأدام الحصار.

وعقب إصرار ذلك القانون وبغية زيادة تضييق الحصار على الشعب الكوبي قدمت تعديلات عديدة على القوانين، لدرجة لم يتمكن الكثير من المشرعين في الولايات المتحدة من قراءتها واعتمدت هذه التعديلات برفع الأيدي في كونغرس الولايات المتحدة. إن المافيا الإرهابية الأمريكية الكوبية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجناح اليمين المتطرف حققت هدفها في تغيير الحصار من أمر صادر عن السلطة التنفيذية إلى تشريع صارم غير مرن. وهكذا أضفي الطابع المؤسسي على إبادة الأجناس.

وفي دراسة أجريت في ١٩٩٧ بشأن نتائج الحصار على الصحة قررت الرابطة الأمريكية للصحة العالمية أن هذا الحصار ينتهك أبسط الاتفاقات الدولية والاتفاقيات التي تحكم معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. واتفاقيات جنيف التي انضمت إليها ١٦٥ بلدا، بما في ذلك الولايات المتحدة تتطلب المرور الحر لكافة الإمدادات الطبية والمواد الغذائية التي يستخدمها المواطنون في وقت الحرب. والولايات المتحدة وكوبا ليستا في حالة حرب، والواقع أن حكومتيهما تحتفظان حتى الآن بتمثيل دبلوماسي في هافانا وواشنطن. ومع ذلك، قررت المؤسسة الأمريكية للصحة العالمية أن قيود الحظر هي حصار متعمد لمنع وصول الغذاء والدواء إلى الشعب الكوبي في وقت السلم.

وفي نفس التقرير أعربت الرابطة الأمريكية للصحة العالمية عن اعتقادها أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا أضر على نحو خطير بالصحة والتغذية لعدد كبير من المواطنين العاديين الكوبيين. وخلصت إلى نتيجة مؤداها أن الحظر زاد من المعاناة في كوبا إلى درجة أنه أدى إلى الموت.

ولسبع سنوات متتالية ما برحت الجمعية العامة تتخذ قرارا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي. ومن الواضح أن إدانة هذه السياسة لإبادة الأجناس تزداد عاما بعد عام. وبين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ حصل القرار الكوبي ضد الحصار على ٥٩ و ٨٨ و ١٠١ و ١١٧ و ١٣٧ و ١٤٣ و ١٥٧ صوتا مؤيدا ولم تحصل الولايات المتحدة إلا على العدد التالي من الأصوات ٣ و ٤ و ٢ و ٣ و ٣ و ٣ و ٢ بما في ذلك صوتها.

وفي ظل الازدراء المطلق الذي أبدته الولايات المتحدة لقرارات الجمعية العامة قرر شعب كوبا بمعزل عن المعركة التي تدور رحاها في هذه الجمعية أن يلجأ إلى الإجراءات القانونية التي يحق له اتخاذها للمطالبة بالجزاءات المناسبة ضد المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية التي تجري في كوبا.

وتعتمد مبادرة كوبا على أساس قانوني متين لا سبيل إلى دحضه. ففي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها ووقعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ كما وقعت عليها جمهورية كوبا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ ووقعت على الاتفاقية وصادقت عليها ١٢٤ دولة. وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على ما يلي:

"في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية".

وفي الفقرة الفرعية (ج)، تدرج المادة الثانية بعد ذلك مباشرة من بين هذه الأفعال،

"إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا".

وتنص المادة الثالثة على أن الأفعال التالية يعاقب عليها ضمن أفعال أخرى: "(أ) الإبادة الجماعية؛ ... (د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية؛ (هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية". وتنص المادة الرابعة صراحة على ما يلي:

"يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكاما دستوريين أو موظفين عامين أو أفرادا".

وقد وقعت اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وصدقت عليها حكومتا الولايات المتحدة وكوبا؛ ودخلت حيز النفاذ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠. ويبلغ عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حاليا ١٨٨ دولة. وتقضي المادة ٢٣ بما يلي:

"على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقد أن يكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وينص البروتوكول الاختياري الأول للاتفاقية على وجه التحديد وبشكل دقيق وقاطع في المادة ٥٤ المعنون: "حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين" على ما يلي:

"١ - يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

"٢ - يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري. إذا تحدد القصد من

ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر".

وتذكر المادة السادسة من اتفاقية عام ١٩٤٨ المعنية بالدول المرتكبة لجريمة الإبادة الجماعيـــة ما يلـي دون إفساح أدنى مجال للشك:

"يحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أرضها".

وتنص الفقرة الفرعية (هـ) من المادة الثالثة من تلك الاتفاقية بنفس الدقة على أن يعاقب أيضا المشتركون في الإبادة الجماعية.

ونتيجـة لذلـك، أعلنت الجمعيـة الوطنيـة للسلطة الشعبيـة لجمهوريـة كوبـا فـي ١٣ آب/أغسطـس ١٩٩٩ ما يلي: أولا، يشكـل الحصـار الاقتصـادي الـذي فرضتـه حكومة الولايات المتحدة على كوبا جريمة دولية للإبادة الجماعية وفقا للتعريف المنصوص عليه في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛ ثانيا، استنادا إلى الحجج المقدمة والبيان السالف ذكره، تعلن تلك الجمعية حق كوبا في المطالبة بمعاقبة مرتكبي تلك الأفعال؛ ثالثا، نتيجة لأعمال الإبادة الجماعية الخطيرة التي تنفذ على نحو منهجي ومستمر على مدى الأربعين عاما الأخيرة ضد شعب كوبا، ووفقا للمعايير والمبادئ والاتفاقات والقوانين الدولية يحق لمحاكم كوبا أن تحاكم وتعاقب الأطراف المذنبة سواء كان ذلك حضوريا أو غيابيا؛ رابعا، لا تخضع أفعال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى لأي قوانين محددة للزمن المقرر لرفع الدعوى؛ خامسا، يمكن معاقبة الأطراف المذنبة حتى بالحكم بالسجن مدى الحياة؛ سادسا، لا تعفي المسؤولية الجنائية الدولة المعتدية من تقديم تعويض مادي عن الأضرار البشرية والاقتصادية التي تكون قد سببتها؛ سابعا، تناشد الجمعية المجتمع الدولي أن يدعم هذا النضال للدفاع عن أبسط مبادئ العدالة، والحق في الحياة، والسلام والحرية لجميع الشعوب.

ويتواجد هنا في هذه القاعة اليوم، ثلاثة شبان كوبيون، بوصفهم أعضاء في الوفد الكوبي لدى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وهم يمثلون طلبة الجامعات، وتلاميذ المدارس الثانوية، والأطفال والصبية في بلدنا. وقد حضروا هنا بالنيابة عن المنظمات الاجتماعية، التي توجهت إلى المحاكم ذات الصلة لتقديم شكوى ضد حكومة الولايات المتحدة تطالب بالتعويض عن الأضرار والإصابات التي تكبدها الآلاف من أفراد الشعب الكوبي. وقد اتخذت نفس هذه المنظمات المبادرة القانونية التي اقترحت على الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لجمهورية كوبا إصدار الإعلان الذي سردته توا.

ويتواجد معنا هنا أيضا ثلاث شخصيات بارزة عاملة في المجال الطبي الكوبي، وهم نواب في الجمعية الوطنية، وقد أدلوا بشهاداتهم أمام تلك الهيئة عن الأضرار المأساوية التي نجمت عن الحصار على الأدوية المفروض على بلدنا. ويوجد كذلك ثلاثة نواب مسيحيون دفعتهم قناعاتهم الدينية والأخلاقية العميقة إلى تأييد الإعلان الصادر من جمعيتنا الوطنية والذي يطالب بمحاكمة الأطراف المذنبة ومعاقبتها.

هؤلاء الأفراد مستعدون للرد، هنا في الولايات المتحدة، على أية أسئلة تطرح عليهم، أو للقاء الصحافة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمشرعين وأعضاء مجلس الشيوخ أو حتى أي لجنة من لجان الكونغرس الأمريكي. ونحن مستعدون ليس فقط لتوجيه الاتهامات، وإنما أيضا للاشتراك في أية مناقشات لإثبات الوقائع التي تدعم تلك الاتهامات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء ووزير خارجية كازاخستان سعادة السيد قاسم زهومارت ك. توكاييف.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن تحت قيادتكم القديرة من معالجة البنود المدرجة على جدول أعمالنا بنجاح.

وأرجو أن تسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد ديدييه أوبيرتي لإسهامه الكبير في عمل الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

ونحن نشيد بالأمين العام على الجهود التي يبذلها لمواجهة التحديات المعقدة وغير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة.

وإذ نقف على أبواب الألفية الثالثة، كما كنا في بداية هذا القرن، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج القضايا الجوهرية المتعلقة بالحرب والسلام. فمن ناحية، فجرت عملية العولمة التي تتكشف أمام أعيننا تدفقا ثريا في الأفكار ورؤوس الأموال والتكنولوجيات والسلع والخدمات في جميع أنحاء العالم، فحولت مجتمعاتنا تحولا جذريا. ومن الناحية الفلسفية خطت البشرية خطوة كبيرة نحو أبعاد نوعية جديدة للوجود.

ومن ناحية أخرى، يظل العالم تحت وطأة الصراعات التي تمتد جذورها إلى الأسباب التي أصبحت مركبة رغم وجود تكنولوجيات واتصالات عالمية. ومن أول أسباب الصراعات التعصب الإثني والقومي والديني. فمن غير المقبول إطلاقا أن ينتشر هذا الفيروس الأخطر انتشارا سريعا في كثير من مناطق عالم اليوم، فيثير الأعمال الإرهابية والصراعات الدموية. ويكمن الخطر في أن المتضررين من الصراعات يبحثون عن مصادر متاعبهم بين القوميات والديانات الأخرى. ونتيجة لهذا أصبحنا نواجه حلقة مفرغة يسودها الموت واليأس دون كابح. ونحن نثق بأن المجتمع المتحضر سيتمكن في نهاية المطاف، بتجميع موارده، من الخروج من هذه الحلقة المفرغة، حيث يقنع الناس بمزايا العيش الخالي من الصراعات. ولو تحدثنا عن التنافر بين الحرب والسلام لكان لنا حينئذ كل الحق في أن نطالب باتخاذ سبل تعزيز سلام دائم، بما في ذلك الوسائل العسكرية.

وفي الوقت نفسه، يستحيل تجاهل أن النظام العالمي الراهن في حاجة ماسة إلى تدابير موثوقة تكفل التوازن بين العناصر الأساسية لهياكل دعمه. وكازاخستان تؤيد الرأي القائل بأن الدول التي تؤمن بأن العالم ينبغي أن يكون في القرن القادم متعدد الأقطاب ومتحررا من مراكز القوى والخطوط الفاصلة والمواجهات والمكاشفات ومن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وفرض توجهات السياسات. فالتعاون والتفاهم المتبادل والديمقرطية والتنمية المستدامة هي التي ستحدد سمات النظام العالمي القادم.

ونحن نرى أن تظل الأمم المتحدة مؤسسة حكومية دولية فريدة تكفل اتجاها إيجابيا في تطوير العلاقات الدولية. وتدعو كازاخستان إلى تعزيز الأمم المتحدة، المحفل الوحيد العالمي من حيث تشكيله ومن حيث شمول جدول أعماله. فالأمم المتحدة هي وحدها التي لها الحق في التصدي لقضايا السلام والأمن الأساسية.

وقد أثبتت الأزمة اليوغوسلافية بوضوح مدى إلحاح قضية تعزيز سلطة الأمم المتحدة. ويزداد اقتناعنا بضرورة تعزيز مسؤولية مجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وضرورة الإذن بإجراءات محددة تدخل حصرا في اختصاصه.

وطبيعة الصراعات الكثيرة تجعل هذه المهمة تحديا بوجه خاص. وهذا هو السبب في أننا نرى أن على مجلس الأمن، لكي يتكيف مع الواقع السياسي الجديد، أن يدخل القرن الحادي والعشرين متجددا ومعززا بقبوله أعضاء دائمين جددا، في مقدمتهم اليابان وألمانيا، وأعضاء غير دائمين يمثلون مختلف مناطق العالم.

وتظل الجهود المبذولة لتعضيد النظام الدولي لعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل وتطبيق الضوابط الفعالة على إنتاج المواد الانشطارية، في صلب سياساتنا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار العالميين.

وقد قدمت كازاخستان إسهاما مهما في عدم الانتشار وفي إنهاء تجارب الأسلحة النووية. ونحن نعتبر قرار قبول كازاخستان في عضوية مؤتمر نزع السلاح اعترافا كافيا بما نتخذه من إجراءات في هذا الاتجاه. فقد أصبح نبذ الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خيارات طبيعية لبلدي الذي لمس الوطأة الكاملة للآثار الضارة المترتبة على التجارب النووية. وتناصر كازاخستان بشدة زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار وتؤيد المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

ولقد دأت بلدنا على المطالبة بإيجاد هياكل أمنية في آسيا. فكما هو معروف تماما، تقدم رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نازار بابيف إلى الدورة السابعة

والأربعين للجمعية بمبادرة لعقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، يوم افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، وبعد سبع سنوات من المفاوضات والمناقشات استضافت ألماتي أول اجتماع لوزراء خارجية الدول الآسيوية الأعضاء في المؤتمر. ووقع المسؤولون الحكوميون المكلفون بالسياسة الخارجية إعلان مبادئ ينظم العلاقات بين الدول الأعضاء في ذلك المؤتمر، أكد التزام الدول الآسيوية القوي وحسن نيتها إزاء الجهود الرامية إلى كفالة الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن ثم، فلأول مرة في التاريخ يرسى أساس قانوني لنظام أمن آسيوي. ومن الصعب أن نبالغ في أهمية هذا التطور في سياق جهود المجتمع الدولي المبذولة لتعزيز الأمن الدولي. ونحن نتحدث هنا عن منطقة تضم أكثر من ٣,٥ بليون نسمة وتستأثر بأكثر من ٤٠ في المائة من التجارة العالمية.

ونحن مدينون لجميع الدول المشاركة في عملية ذلك المؤتمر لتأييدهم لمبادرتنا ولرغبتهم الصادقة في العمل معا من أجل إقامة نظام أمني لآسيا. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام، عنان، لاهتمامه الدقيق بمبادرة كازاخستان وتأييده لها.

وتشهد التطورات السياسية الأخيرة على مدى إلحاح الحاجة إلى إيجاد نظام أمني في آسيا. وأشير هنا إلى الغارات الإرهابية على جنوب قيرغيزستان والأعمال الإرهابية في شمال القوقاز في روسيا.

ومن ناحية الأمن في منطقتنا فإننا نرى أن نتائج مؤتمر القمة الأخير "شنغهاي خمسة" بالغة الأهمية. فقد أنشأ المشاركون فيه آلية ثقة توفر الشفافية في النشاط العسكري، وتحد من تلك الأنشطة في مناطق الحدود وتسوى القضايا الحدودية وتتيح التبادل المنتظم للمعلومات عن الأنشطة العسكرية. ويرى رؤساء الدول الخمس أن تعددية الأقطاب تعكس اتجاها عاما في تنمية العالم المعاصر، وتسهم في الاستقرار الطويل الأمد في الوضع الدولي.

وتدعو كازاخستان إلى إحلال سلام دائم وعادل في أفغانستان في إطار عملية المفاوضات، وفق صيغة "ستة زائدا اثنان". ونرى في الوقت نفسه أن عملية سلام أفغانستان ينبغي أن تشمل كل الدول المعنية. ولهذا تؤيد كازاخستان اقتراح عقد مؤتمر دولي تمثيلي في بيشكيك، قيرغيزستان، بشأن تسوية الصراع في أفغانستان.

وتقدر كازاخستان تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز تكامل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وتعول كازاخستان على استمرار التعاون مع الأمم المتحدة بشأن قضيتي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بسياسة تعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي وبأن نستخدم بصورة نشطة قدرة الأمم المتحدة لهذا الغرض. ويشعر بلدي بالارتياح إزاء تعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع وتنفيذ البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى.

وإننا نؤيد إحياء طريق الحرير. ومن الناحية الجغرافية، فإن كازاخستان مع غيرها من دول آسيا الوسطى، تضطلع بدور الجسر الذي يربط بين القارتين. وأثناء حقبة الامبراطورية الرومانية، كانت طرق التجارة بين روما وشنغهاي تمر بالمنطقة. وإن إحياء طريق الحرير سيزيد من التنمية الاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.

وفي ظل الظروف الحالية، يُتوخى إحيـــــاء طريق الحرير من خلال البناء على دعامات ثلاث: الطاقة، ونظام للنقل عبر القارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والهدف الرئيسي لهذا المشروع - الذي يجسد مصالح عالمية وإقليمية ومحلية - هو تطوير الموارد الطبيعية للمنطقة وأولها حقول النفط والغاز الكبيرة. ويتعين على المرء أن يأخذ في الحسبان، أنه لا يمكن تنفيذ مشروع خط أنابيب على نطاق واسع دون موارد كازاخستان الهايدروكاربونية.

ونظرا لزيادة التنافس في أسواق الناقلات العالمية للطاقة، تولي كازاخستان اهتماما يتسم بالأولوية لإنشاء أنابيب النفط والغاز. ومشروع اتحاد شركات خط أنابيب شمالي قزوين، الذي يزمع الانتهاء منه سنة ٢٠٠١، يحظى بالأولوية القصوى في بلدنا، لأن كازاخستان ستتمكن لدى تشغيله، أقلّه، من مضاعفة إنتاجها النفطي وصادراتها إلى الأسواق الخارجية.

وإننا نعلق الكثير من الآمال على تطوير الموارد الهيدروكاربونية في الجرف القاري لبحر قزوين. ولهذا

السبب نعتقد أن مسألة الوضع القانوني لهذا البحر بالغة الأهمية. وتشيد كازاخستان بالاتفاق المبرم مع روسيا الذي يمثل اختراقا بشأن تحديد قاع البحر في الجزء الشمالي من بحر قزوين على أساس خط وسطي معدل.

وإن قضايا التنمية المستدامة وحماية البيئة وإعادة تأهيل المناطق التي تعرضت لكوارث بيئية باتت ملحة على وجه الخصوص في نهاية هذا القرن، وتتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وتحرص كازاخستان على تعبئة جهود المجتمع الدولي لحل المشاكل البيئية، لأن لديها مناطق كوارث، مثل منطقة سيميبالاتينسك التي كانت في السابق موقعا لإجراء التجارب النووية، ومنطقة بحر آرال التي تحتضر ومناطق أخرى. وبلدنا الذي يعاني من التصحر والفيضانات يتأثر أيضا بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية العالمية.

وباسم حكومة كازاخستان، أود أن أعرب عن التقدير الكبير للدول المعنية على دعمها للجهود الرامية إلى التغلب على المشاكل الاجتماعية، والإيكولوجية والإنسانية الخطيرة التي تعاني منها منطقة سيميبالاتينسك. وان اتخاذ الجمعية العامة قرارين بشأن التعاون والتنسيق الدوليين لإعادة التأهيل الإنساني والبيئي والتنمية الاقتصادية لمنطقة سيميبالاتينسك أسهم من دون شك في إذكاء الاهتمام والتفكير بالمسائل العالقة.

ويجب توجيه عبارات التقدير الخاص لحكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رعايتهما لمؤتمر دولي عقد لدى بداية شهر أيلول/سبتمبر في طوكيو. والنتائج التي أسفر عنها هذا المحفل التمثيلي ترددت أصداؤها في أنحاء بلادنا. ونعتبر هذا المؤتمر مساهمة عملية من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، لا يسعني أن أفوت هذه الفرصة للإقرار بالعمل الهام الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالإضافة إلى الدول المانحة التي اشتركت في رعاية المؤتمر.

وتتخذ كازاخستان خطوات ملموسة لإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع وتعميق الإصلاحات السياسية. وقام رئيس كازاخستان بإدخال برنامج يغطي مجالات هامة مثل الانتخابات، والأحزاب السياسية، والبرلمان، والنظام القضائي، ووضع المرأة ووسائط الإعلام. وفي بداية هذا العام، أجريت أول انتخابات رئاسية مفتوحة وتنافسية في كازاخستان.

إن صقل عملية الانتخاب لا يزال مستمرا. فتم تعديل قانون الانتخابات بما يعكس توصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وستستخدم أحكام هذا القانون في الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وباتت عملية الانتخابات ذات طابع تمثيلي أكبر، وهي تشجيع مشاركة الناخبين والمرشحين بصورة أكثر نشاطا. ويجري تطوير برنامج للانتقال التدريجي إلى إجراء انتخابات على مستوى الحكومات المحلية والإقليمية. ويجري تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، كعنصر هام في المجتمع المدني. وأصبح النظام القضائي ووسائط الإعلام أكثر استقلالا بصورة مطردة.

وإن إيجاد مجتمع مفتوح يقوم على اقتصاد السوق هو الطريق الذي ستسير فيه كازاخستان لتحقيق مزيد من التنمية. وعملية ترسيخ الديمقراطية في بلدنا تكتسب زخما وأصبحت عملية لا رجعة فيها.

وبالإضافة إلى الإصلاحات السياسية، فإن كازاخستان تتخذ تدابير نشطة لحماية مصالح المستثمرين الأجانب على المدى الطويل. ويتمثل هدفنا في ضمان دمج اقتصادنا دمجا كاملا في النظام الاقتصادي العالمي الحالي من خلال توفير مناخ مؤات للاستثمار في البلاد.

وتعرب كازاخستان عن تأييدها لجهود الأمين العام من أجل إصلاح المنظمة بغية زيادة فعاليتها وقدرتها على الاستجابة بصورة كافية للمشاكل والتحديات الناشئة. ونرى أن النتائج الملموسة المتأتية عن تجديد المنظمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ولذا ينبغي لجميع الدول أن تواصل تنسيق الجهود لتعزيز دور الأمم المتحدة في توطيد دعائم الاستقرار والأمن العالميين في القرن المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في سنغافورة، معالي السيد شنموغام جاياكومار.

السيد جاياكومـــار (سنغافـــورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بأحر التهانـــئ إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. وإذ نلج الألفية الجديدة، فإن الأمم المتحدة تعبر عتبة هامة، ونحن بحاجة إلى يد مدربة لكي تقودنا. فخبرتكم الطويلة مع الأمم المتحدة، كمقاتل من أجل الحرية أولا، وكوزير لخارجية ناميبيا الآن، ستجعلنا في أيد أمينة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم الموقر، السيد ديدييه أوبيرتي ممثل أوروغواي، على العمل الجيد الذي اضطلع به في العام الماضي.

إن سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة، تود أيضا أن تعرب عن ترحيبها الحار بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة، وهم تونغا وكيريباس وناورو. ونأمل أن تنضم هذه الدول أيضا إلى محفل الدول الصغيرة.

وأود أن أطرح هذا السؤال: هل ستظل الأمم المتحدة باقية في القرن الحادي والعشرين؟ ولقد صغت هذا السؤال على نحو استفزازي لأنني أعتقد أن الأمم المتحدة لم تتصد بعد على النحو الكافي للتحديات الرئيسية في مرحلتها التالية من التطور. وما لم تفعل ذلك، قد لا يكون سؤالي تقريريا فحسب.

تولى الرئاسة الرئيس السيد إنغولفسون (أيسلندا).

وفي الواقع، تبذل الأمم المتحدة جهودا من أجل الإصلاح منذ عدة سنوات. ولكن ما يجب القيام به هو أكثر من مجرد تعديل المؤسسات القائمة أو الهياكل التنظيمية. فالمسألة ليست مسألة كيفية زيادة فعالية عمل الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمانة العامة أو الأجهزة الأخرى، رغم أن ذلك أمر هام. بيد أننا لا يمكن أن ننجح إذا تجاهلنا السياق الأوسع الذي تتم فيه تلك المساعي. والسؤال الرئيسي هو عما إذا كانت الأمم المتحدة بهيئتها الحالية سليمة مفاهيميا ودستوريا.

والدرس البسيط الذي لم نتعلمه بسهولة مع ذلك من تجارب هذا القرن مع المنظمات الدولية، بدءا بعصبة الأمم وانتهاء بالأمم المتحدة، هو أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل داخل إطار نظام الدول. وإذا كانت الأمم المتحدة قد عملت أفضل من عمل العصبة أو دامت لفترة أطول، فذلك، يعود إلى أن الأمم المتحدة قد استوعبت نظام الدول بدلا من أن تشكل خطرا عليه. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى المنظمة بوصفها مظلة حماية إضافية، وليس بوصفها هيئة تقلل من شأن تلك الدول.

إن العهد الذي أنشئت على أساسه العصبة كان مبنيا على افتراض منطقي مختلف. فقد كان يشدد على نـــزع السلاح. وكان يدعو إلى الأمن الجماعي. وكـــان يطالب الدول بالتقدم إلى العصبة بنزاعاتها لتحكم فيها وتسويها قانونيا. وبذلك مثلت العصبة تحديا صريحـــا لحقـــوق الدول. ومن الناحيـــــة الأخرى، نجد أن الأمم المتحـــــدة لا يمكنها القيام بأي شيء لا يسمح لها أعضاؤها بالقيام به صراحة. وميثاقنا ينص بوضوح وصراحة على أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ تساوي أعضائها في السيادة. وهو يشدد أيضا على المبدأ الملازم له المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إلا أن هذه الأسس المبدئية تتعرض الآن للضغط. ومع اقتراب نهاية القرن العشرين، فإن نظام الدول يوشك على أن يشهد تحولا كبيرا. وسيؤثر ذلك تأثيرا عميقا على جميع الدول الأعضاء وعلى الأمم المتحدة نفسها.

وإنني لا أتنبأ بنهاية عصر الدولة - الأمة. فمفهوم السيادة يخضع لتعديل كبير، ولكن ليس من المرجح أن الدولة - الأمة ستنتهي بكل بساطة. فلم يبرز بعد بديل صالح لتنظيم الحياة السياسية الدولية، مهما كان مدى عدم الكفاية أو عدم الفعالية الذي آل إليه الشكل الحالي. والمقترحات المتطرفة بإعادة هيكلة إطار نظام الدولة ستؤدي حتما إلى خيبة الأمل. ومن ثم يجب أن تعمل الأمم المتحدة داخل الإطار القائم، حتى وإن كان ذلك الإطار يشهد تحولا. وهنا تكمن دقة وصعوبة التحدي الجديد.

وهناك قوتان تدفعان إلى التغيير، الضغوط الناجمة عن اقتصاد عالمي متكامل حقا ونهاية الحرب الباردة. وإن أيا منهما غير مفهوم بما فيه الكفاية؛ كذلك يقل فهمنا أكثر للتفاعل القائم بينهما. وتدفع هذه الجدلية إلى درجة غير مسبوقة من التعاون الدولي وفي الوقت نفسه تجعل التعاون الدولي أمرا صعب التحقيق.

وقد كانت هناك دائما مشاكل اقتضت من الدول أن تعمل معا. فالترابط أمر غير جديد. وهو إلى حد ما قديم قدم النظام نفسه. والواقع أن عدد ونطاق المسائل عبر الوطنية التي تقتضي عملا تعاونيا دوليا قد اتسعا الآن، ولكن هذا اختلاف كمي وليس نوعيا. فالعولمة لا تعني مجرد المزيد من الترابط.

وفي حين أن آثار العولمة تتضح أكثر في المجالين المالي والاقتصادي، هناك آثار أبعد مدى لها تشمل طائفة من المسائل. فهي تؤثر في صلب مفهومي الدولة والحكومة كما يفهمان الآن.

والوظيفة الرئيسية لأية حكومة هي الحكم - أي توفير السلع والخدمات العامة لمواطنيها داخل حدودها. ولكن في الاقتصاد المعولم، لم تعد الحدود الوطنية تشمل أقاليم كافية لتعمل بوصفها وحدات اقتصادية مكتفية ذاتيا. ولم تعد الجغرافيا المالية والجغرافيا الاقتصادية تتفقان مع الجغرافيا السياسية. وعدم التماثل هذا يعني أن الحكومات لم تعد تحتكر السلطة المشروعة داخل حدود دولها. ولا يتحدى ذلك سيادة الدول القائمة بحكم القانون، وإنما يغير تغييرا عميقا القدرة الفعلية لكل حكومة على ممارسة الحكم.

إن التحدي لم يعد يتمثل مثلما كان الأمر عبر التاريخ، في تقييد دولة لسيادة دولة أخرى - أي التحدي المتمثل في فرض الأقوياء سلطتهم على الضعفاء. فالتحدي الحقيقي الآن يحدث داخل كل دولة، مهما كانت قوية.

والتعامل مع هذه الظاهرة يفرض نوعا من التحدي يختلف عن مجرد الإصرار على المفهوم القانوني للسيادة أو إقناع الحكومات بالعمل معا فيما يتعلق بمسائل محددة. فهو يفرض وضع مفهوم جديد لفكرة الحكم والدولة نفسها. وهو يتطلب من الأقوياء والضعفاء على حد سواء أن يغيروا تماما نظرتهم إلى الأمور. وسيكون ذلك أمرا صعب التحقيق ومؤلما.

والمطلوب هو قيام نوع غير مسبوق وجديد نوعيا من التعاون الدولي، وليس مجرد التعاون القائم على التوافق بين المصالح الوطنية، كما حدث على امتداد التاريخ. فهو يتطلب إعادة تعريف ما يشكل كلا من "الأمة" و "المصالح". فالدول لم يعد بإمكانها أن تصطدم بعضها مع بعضها أو أن تتعاون على حدود سياداتها. وهو يمضي إلى حد أن يقتضي من الدول المشاركة في تحمل المسؤولية عن الحكم وتجميع السيادات.

وحتى يقوم هذا النوع الجديد من التعاون الدولي ويتجذر، يجب دعم ضرورة التعاون بخبرة عملية تظهر تفوقه على أي بديل سياسي آخر. وهنا فإن تقاطع وتداخل العولمة والنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة يتسببان في تعقيد الأمور.

ولقد بدا للوهلة الأولى أن نهاية الحرب الباردة تبشر بفجر جديد للأمم المتحدة، وأنها تفتح آفاقا جديدة للتعاون الدولي محررة من قيود الصراع الأيديولوجي. إلا أن هذه الآمال قد أحبطت الآن. وفي الواقع، ربما يكون تحقيق التعاون الدولي قد أصبح أكثر صعوبة بنهاية الحرب الباردة.

ومن باب المفارقة أن التكامل المتعاظم للاقتصاد العالمي صحبه تفكك سياسي متزايد. والحرب الباردة لم تكن مجرد صراع جغرافي - سياسي أيديولوجي؛ فقد فرضت هويات تجاوزت النزعة القومية. وحتى الذين سعوا إلى الفرار من الحرب الباردة عرفوا أنفسهم في الواقع بالنسبة إليها. وبغض النظر عن الجانب الذي ننتمي إليه، فإن الحرب الباردة كانت المبدأ المنظم للعمل الدولي والمفهوم الذي كنا نفهم الأحداث العالمية من خلاله.

وبالنسبة لمن اختلطت عليهم الأمور من جراء ضغوط العولمة، فقد وفّرت نهاية الحرب الباردة لهم فرصة البحث عما يطمئنهم وعن التوصل إلى هوية جديدة في قوميات عرقية حقيقية أو خيالية. وإن ما نجم عن ذلك من انتشار الدول وعدم وجود مبدأ منظم واضح للعمل الدولي جعلا التعاون أكثر صعوبة.

ونهاية الصراع الأيديولوجي وتزايد نفوذ مبادئ السوق في جميع أوجه الحياة يجعلان الكفاءة الاقتصادية شرطا أساسيا لتقييم الأعمال السياسية. إلا أن العولمة أدت في الوقت نفسه إلى تآكل قدرة الدول على تحقيق توافق الآراء السياسي وسط مواطنيها للقيام بذلك العمل. ومن ثم ليس مستغربا إن لم يتكون بعد النوع الصحيح من الاستجابة الجديدة.

وبالطبع، يُقال الكثير عن الحاجة إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة للتصدي للمشاكل عبر الوطنية الجديدة أو لإصلاح المؤسسات الدولية القائمة، بما في ذلك الأمم المتحدة. إلا أن رد الفعل المعتاد على عدم التماثل بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية لحدود الدول كان دفاعيا أو ذا نزعة انتصارية عقيمة: كالحمائية الجديدة، أو النزعات القومية التي تقوم على كره الأجانب أو الحنين إلى الماضي أو، حينما يشعر بلد ما بالقوة والثقة الكافية بالنفس على نوع جديد من ممارسة الولاية خارج الحدود الوطنية، مما يذكر بأحداث القرن التاسع عشر. فتسعى الدول القوية إلى تطبيق قوانينها الوطنية خارج حدودها أو تصر على

اعتبار معاييرها شروطا للتجارة أو للأنواع الأخرى من التفاعل التعاوني.

إن الاعتراف بأن المشاكل لها طابع عالمي، والقبول العالمي تقريبا بالأسواق، لا يؤديان في أحسن الأحوال إلا إلى توافق سطحي في الآراء. والردود الحقيقية، أي الردود الأكثر أهمية وعملية، هي ردود إقليمية بدلا من أن تكون عالمية.

وأكثر ما تكون هذه العملية تقدما هي في أوروبا وأمريكا الشمالية، عن طريق الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبقدر أقل في أمريكا اللاتينية وآسيا، عن طريق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة التجارة الحرة التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ولقد جرت محاولات أولية للوصل بين المناطق. ولم تشارك أفريقيا فيها إلا في شكل هامشي. بيد أن الاعتماد إلى حد بعيد على الجهود الإقليمية يؤدي إلى عدم استقرار في عالم تسوده العولمة. وإذا استمر ذلك في القرن الحادي والعشرين دون رقابة، فهو سيؤثر في نهاية المطاف على قضيتي الحرب والسلم الأساسيتين. والواضح أنه من غير المقبول أن تهمش قارة بأسرها.

إن قيام نهج عالمي نحو المشاركة في المسؤولية عن الحكم الشامل وتضافر السيادات للتصدي للمشاكل العالمية يتطلب توافقا دوليا في الآراء على المصلحة العامة للدول السيادية. وهذا ليس سهلا مهما كانت المسائل أو المشاكل القائمة ملحة.

إن تحديد المصلحة العامة المشروعة داخل دولة أو أمة معينة هو نتيجة عملية تاريخية طويلة الأمد وأواصر ثقافية ومستوى من التنمية الاقتصادية. هذا ما ينصب عليه الحوار السياسي في معظم الدول. وتحقيق توافق في الآراء ليس عملية سهلة داخليا. ولا شك أنه سيكون أكثر صعوبة في نظام دولي ما زال موحدا ومنقسما في آن بفعل العولمة ونهاية الحرب الباردة.

وتتصف المشكلة الدولية بالتعقيد لأن الشعور بالأمل في أن يكون النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب قد ثبت أنه سابق لأوانه. فوجود عالم متعدد الأقطاب ما زال ضربا من الاحتمالات وليس حقيقة راهنة. وهذا يولد الشعور بعدم الارتياح.

والحرب في كوسوفو أبرزت هذه المشاعر. فقد أثبتت نهجا كان خافيا لبعض الوقت: ألا وهو أنه يتعين تحديد السيادة المطلقة للدول لضمان الامتثال لمعايير السلوك المقبولة عموما واحترام حقوق الإنسان.

إن هذا المفهوم ليس مفهوما جديدا. فالنهج التقليدي المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لم يمارس على الإطلاق مثلما توحي به النظريات. ونظرية التدخل لأسباب إنسانية تعود إلى القرن التاسع عشر عندما ادعى الأقوياء بالحق في التدخل في شؤون الضعفاء. والحرب في كوسوفو تتردد فيها هذه الذكريات التاريخية، الأمر الذي يزيد من شعورنا بعدم الارتياح.

والحقيقة أن السيادة تتواجد الآن بشكل غير مريح مع قوانين دولية أخرى تعنى بحقوق الأفراد. وهذان الاتجاهان لم يتم التوافق بينهما بعد. بيد أن كلا الاتجاهين هو حقيقة لا يسعنا أن نتجاهلها. وبأية حال، فإن المواءمة المنطقية بينهما ليست هي المسألة الحقيقية. وعلى الرغم من حالة كوسوفو، لا يبدو أن أغلبية الدول تخشى شيئا لو عاملت مواطنيها معاملة حسنة. فهناك عدة بلدان تعامل مواطنيها معاملة سيئة دون أن تتعرض لأي جزاء أقوى من التنديد المعنوي بها. والاهتمام بحقوق الإنسان كان دوما عملية انتقائية.

والمسألة التي تتصف بأهمية أكبر مرتبطة بذلك ولكنها مختلفة. فضياع نقاط الحدود المرجعية بفعل عدم الملاءمة بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية للعولمة، وضياع المعنى الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت معظم ردود الفعل الدولية محصورة بأغراض معينة.

ونحن ننتقل من أزمة إلى أخرى دون شعور واضح بالاتجاه الذي نسلكه أو دون اتساق في عملنا. فلماذا كوسوفو أو تيمور الشرقية وليس أفريقيا؟ أفليست حقوق الإنسان في كل مكان عالمية؟ كيف نختار متى نتدخل بين الصراعات العديدة القائمة؟ لقد طرح علينا الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة هذه السنة عدة تحديات: "لا يمنع شيء في الميثاق من التسليم بأن هناك حقوقا تتجاوز الحدود". إن ما يقوله الميثاق هو أن القوة المسلحة لن تستخدم إلا لصالح المصلحة المشتركة. ولقد سأل الأمين العام ما هي المصلحة المشتركة؟ ومن يحددها؟ وبأية سلطة؟ وبأية وسيلة تدخل؟

إنني أوافق الأمين العام على أن هذه الأسئلة تحتاج إلى وضع أجوبة ومعايير لها. والقواعد والمعايير الموضوعية لهذه الأسئلة ذات ضرورة ملحة. وعدم وضعها سيؤدي إلى عدم اليقين وعدم الاستقرار. وإذا أردنا تحقيق توازن جديد بين السيادة والقيم الأخرى، فينبغي أن نفعل ذلك بدراية. والبديل هو أن نلجأ إلى إيجاد حلول معينة على مراحل.

هذا هو التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي إذا أريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بجدواها في القرن المقبل. ذلك لأننا نتوقع أن نواجه حالات عديدة يثار فيها مأزق المواءمة بين سيادة الدولة والتدخل الدولي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

إننا نعلم جميعا الضغوط التي تمارسها وسائط الإعلام الدولية والأطراف غير الحكومية. هذه حقائق بيد أنها لا توفر أجوبة مرضية. فمن غير المقبول سياسيا أن تقرر مسائل السلم والاستقرار الدوليين على أساس أغراض معينة. وما هو أقل قبولا وجوب أن يكون توافق الآراء على الحاجة إلى إيجاد أشكال أكثر سلما للتعاون الدولي انعكاسا لانشغالات القلة.

إن ما نحتاج إليه هو أن نعيد على صعيد عالمي تلك الظروف التي جعلت المجتمعات التعددية في الاقتصادات المتقدمة قادرة على العمل الجماعي. ولا يمكن لأي حكومة أن تحكم في أي مكان بالإكراه أو أن يصبح حكمها مشروعا لمجرد أنها تمتلك السلطة المطلقة. وإن اللجوء إلى الإكراه أو القوة الغاشمة يكون علامة فشل الحكومة وليس علامتها المميزة.

والمطلوب إذن على الساحة الدولية هو المقبول بالفعل محليا - وهو ما نشدد عليه باسم الديمقراطية: أي قبول التنوع وفهم الفرق بين الأصدقاء والمنتقدين بشكل ودي والاختلافات الصادقة. وإن العمل على إقناع الذين تحيرهم العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة يتطلب دبلوماسية صبورة وماهرة للموازنة بين المصالح المتنافسة.

وعلى الرغم من العوائق التي قيدت عمل الأمم المتحدة، وعلى الرغم من جميع جوانب النقص التي اتصفت بها، فقد اضطلعت بدور حاسم في بعض المسائل العالمية الكبرى إبان العقود الأربعة الأولى من تاريخها. فقد يسرت عملية إنهاء الاستعمار. ووفرت مسرحا للتنفيس عن أخطر مشاعر الحرب الباردة. ووفرت السبل أمام القوتين العظميين للتراجع عن المواجهات غير المرغوب فيها دون أن تسدد كل منهما تكاليف سياسية باهظة. وأحرزت من وقت إلى آخر، نجاحات بارزة في عمليات حفظ السلام حول العالم. وفي الوقت نفسه، تواصل الأمم المتحدة، عن طريق وكالاتها المتخصصة، الاضطلاع بدور تنموي حيوي بالنسبة لأغلبية أعضائها.

ولكن تجارب الأمم المتحدة في العقد الماضي، كانت أقل مدعاة إلى السرور. فالأمم المتحدة اضطلعت في أفضل حال بدور هامشي جدا في التطورات الكبرى التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين، والتي حاولت أن أصفها. وباتت في خطر الابتعاد عن الحقائق الدولية التي تكمن في وسطها.

وعلى غرار جميع منظمات الدول ذات السيادة، لا يسع الأمم المتحدة إلا أن توفر آلية يستخدمها الأعضاء تحقيقا لما تمليه الاتفاقات أو الاختلافات بينهم. بيد أن الأمم المتحدة لا يسعها أن تكون مجرد أداة بيد القلّة، ومجمعا للمسائل التي لا ترغب أي دولة في أن تواجهها أو أن تكون كبش فداء. والحقيقة المرة هي أن الأمم المتحدة حملت على الاضطلاع بهذه الأدوار في السنوات الماضية. وليس باستطاعتها أن تواصل السير على هذا المسار دون أن تلحق بها أضرار دائمة.

وأعتقد أننا أرسينا في قرننا، النهج باتجاه إيجاد منظمة دولية، وباتجاه وضع نمط يمكن التنبؤ به في العلاقات بين الدول والأنظمة الدولية التي تسمو فوق السيادات الفردية. ولا رجعة في ذلك. وسواء أحببنا هذا الأمر أو لا، أصبح التعامل في العالم معقدا جدا إلا على أساس متعدد الأطراف.

ولكن هذا لا يعني أن أي مؤسسة دولية ستضطلع بالضرورة بدور فعال في تنظيم الحياة الدولية في القرن المقبل. ولا يسع الأمم المتحدة أن تفترض أنها ستبقى سليمة بمجرد التعلق بهياكل وعمليات وضعت عام ١٩٤٥. فالعالم قد تغير تغيرا مثيرا منذ ذلك الوقت. وهو سيواصل تغيره ولا خيار للأمم المتحدة سوى أن تتغير هي أيضا.

هذه الحتمية واضحة. والشيء غير الواضح هو كيف ينبغي للأمم المتحدة أن تتغير. لهذا السبب طرحت أسئلة

أكثر مما وفرت من إجابات. إن عملية المناقشة يجب أن تبدأ الآن. والآلية متاحة لنا. والمسؤولية عن استخدامها هي مسؤوليتنا. ونحن نختار ما إذا كنا سنتحمل هذه المسؤولية بسرعة كافية لتحقيق شيء مختلف للأمم المتحدة. وأنا لا أعرف كم من الوقت متاح لنا. إن ما أعرفه فقط هو أن ما تبقّى لنا من الوقت أصبح محدودا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في العراق، معالي السيد محمد سعيد الصحاف.

السيد الصحاف (العراق) (تكلم بالعربية): سيادة الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إنني على أتم الثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة سيسهم في إنجاح هذه الدورة.

بانتهاء الحرب الباردة ساد شعور عام بأن العالم سيشهد علاقات دولية متوازنة يسودها السلم والاستقرار والرفاه. لكن الواقع الملموس أثبت العكس حيث تواصلت حالة اختلال التوازن الدولي وانتهزت لتغليب وتكريس منطق الهيمنة على العالم وعلى مؤسساته الدولية وبشكل خاص الأمم المتحدة.

إن هذا الواقع جعل العالم يشهد سلسلة من التحولات الدولية العميقة والمتسارعة التي تسببت في ظهور العديد من بؤر الصراعات السياسية والعسكرية، كان لها آثار خطيرة انعكست على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من مناطق العالم. وتسببت هذه الصراعات في وقوع مئات الآلاف من الضحايا المدنيين الأبرياء إضافة إلى هدر هائل للموارد المادية والإمكانات البشرية.

بهذه الصورة سيدخل العالم القرن الجديد، صورة يتجسد فيها طغيان القوة وفرض الهيمنة، وتفاقم المشاكل الاقتصادية التي يزداد فيها تهميش دول الجنوب بشكل يكاد يؤدي إلى القضاء على كيانات هذه الدول ومقومات بقائها مما يجر إلى التبعية الاقتصادية التي تليها حتما التبعية السياسية.

وفي هذا السياق تبرز ظاهرة فرض أنواع مختلفة من الحصارات والعقوبات الاقتصادية وحجب التنمية، وحرمان الدول من ممارسة حقوقها الاقتصادية كما نصت على ذلك المواثيق والشرائع الدولية.

كما تجسدت الآثار الكارثية لحالة اختلال التوازن هذه على الأوضاع الاجتماعية في العديد من مناطق العالم والتي تمثلت في ازدياد حدة الفقر وانتشار الأمية وسوء الأوضاع الصحية وتردي مستويات المعيشة وتهميش فئات اجتماعية عديدة ولا سيما الشباب بسبب انعدام فرص العمل، وارتفاع مستوى الجريمة وانتشار ظاهرة المخدرات وغيرها من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي سيغدو من الصعب السيطرة عليها.

ولا يخفى أن من جملة الأسباب الأساسية التي أدت إلى تفاقم هذه الحالة الاعتماد العشوائي على سياسة فرض العقوبات والحصارات الشاملة، القائمة على النفعية السياسية التي تفتقر إلى أي أساس رصين في القانون الدولي، والتي يجري فرضها على العديد من دول العالم. فالواضح أن هذه السياسة أدت إلى عواقب مأساوية انعكست آثارها على البنى الاقتصادية والاجتماعية للدول المستهدفة وأيضا على الدول الثالثة وبما يشكل انتهاكا صريحا لأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة.

إن من أخطر الظواهر التي شهدناها في العقد الحالي، والتي أصبحت في هذه الدورة مسعى منظما لمجموعة من الدول الغربية، الدعوة إلى ما يعرف بالتدخل الإنساني. إن هذه النظرية التي لا يقرها القانون الدولي تنطلق من هجوم منظم على بعض أبرز القواعد الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر، مثل السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، في الشؤون الداخلية، على أساس أن هذه المبادئ لا يمكن أن تشكل درعا واقيا للخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان وبالتالي ينبغي أن يجاز التدخل حتى وإن كان بقوة السلاح حماية لتلك الحقوق. إن هذه النظرية يجب أن لا تخدع أحدا في كونها الإطار حديث العهد لصورة الاستعمار الجديد القائم على منطق القوة. وقبل كل شيء علينا أن ندرك أن ما من وضع يستدل به لتبرير هذه النظرية يخلو من التدخلات السياسية الخارجية التي أدت إلى نشوبه وبالتالي لا يمكن القول بأن المسؤولية الدولية عنه تقع حصرا على عاتق الحكومة المستهدفة. ومن جهة أخرى علينا أن ندرك أيضا أن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وآليات المنظمة

ليست خلوا من أساليب معالجة أي وضع من الأوضاع التي يستدل بها لتبرير هذه النظرية.

إن المشكلة لا تكمن في المبادئ والقواعد والآليات، وإنما بالسياسات الذاتية المنفردة للقوى المتحكمة التي لا يخدمها اللجوء إلى آليات الأمم المتحدة من أجل التطبيق السليم لمبادئ وقواعد الميثاق التي تعكس الإرادة المشتركة والصالح العام لأعضاء المجتمع الدولي. إن منطق هذه النظرية الغربية لم يكن خافيا عن العراق. فقد نبه السيد الرئيس صدام حسين في وقت مبكر إلى خطورة سياسة القدرة والفرصة في العلاقات الدولية على حساب التوازن بين الحقوق والواجبات والمسؤولية المشتركة التي يعكسها الميثاق والقانون الدولي.

وإذا كان ليس من غير المبرر أن يعتبر دور الأمم المتحدة اليوم هامشيا، بعد أن أصبح خاضعا لرؤية القوى المتحكمة في العلاقات الدولية ومصالحها الأنانية، بغض النظر عما يمليه الميثاق من الحقوق والواجبات والآليات فإننا نعتقد بأن نظرية التدخل الإنساني المزعوم تمثل معولا هداما خطيرا لكل المكتسبات التي تراكمت بتضافر الجهود المشتركة تحقيقا للصالح الدولي العام بالصورة التي يشهد عليها سجل هذه المنظمة. إن عولمة مفاهيم هذه النظرية سيعني المصادرة الكاملة لإرادة المجموع الغالب من الدول، وبالتالي تحطيم صرح التنظيم الدولي المعاصر. إننا في العراق، نضم صوتنا إلى جميع الوفود التي أعلنت عن موقف مناهض لهذه النظرية الغربية، وندعو إلى تضافر الجهود للتصدي لها.

أود أن أشير هنا إلى مثال حي لمنطق القوة، عشناه جميعا في مثل هذا الوقت تقريبا من العام الماضي ١٩٩٨، عندما كان مجلس الأمن يناقش ترتيبات إجراء عملية مراجعة شاملة لتنفيذ العراق لالتزاماته بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن، وبشكل خاص المسائل المتعلقة بنزع السلاح، من أجل النظر في رفع العقوبات الشاملة المفروضة عليه منذ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وفي حين كان مجلس الأمن منعقدا لمناقشة تقرير الأمين العام حول تعاون العراق في ميدان نزع السلاح، قامت القوات الأمريكية والبريطانية المرابطة في منطقة الخليج، بشن عدوان عسكري واسع النطاق على العراق للفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، متخذة من أكاذيب وافتراءات ريتشارد بتلر ذريعة لشن العدوان. وقد تسبب هذا العدوان في سقوط عدد كبير من الضحايا بين المدنيين الأبرياء، إضافة إلى تدمير عدد كبير من المواقع ذات الصلة بالبنى التحتية والمعدات الصناعية العراقية، التي كانت خاضعة أصلا، وبشكل مستمر، لنظام الرقابة الصارم جدا الذي أنشأته اللجنة الخاصة السابقة، والذي لم يؤشر أية مخالفات لقرارات مجلس الأمن في هذه المنشآت.

وعلى الرغم من هذا الخرق الفاضح لميثاق المنظمة وآلياتها، وقف مجلس الأمن، بحكم كونه الجهاز الرئيسي المختص بالوضع، معطلا بالكامل دون إجراء جماعي مباشر. إن الإدانة الدولية للعدوان الأمريكي البريطاني على العراق في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لم تأت من مجلس الأمن بل جاءت من حكومات وشعوب الدول الأعضاء وبصورة واسعة.

وبعد جمود ملحوظ، كما تذكرون، شغل مجلس الأمن بعملية مكشوفة لكسب الوقت من خلال هيئات لتقويم الوضع الخاص بتنفيذ العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. وقد باشرت هذه الهيئات أعمالها بشكل انفرادي دون أي تشاور مسبق مع حكومة العراق ودون الاستماع إلى وجهات نظرها. وأسفرت تلك العملية عن تقارير تعكس الموازنات السياسية داخل مجلس الأمن، التي أبعدتها عن المضمون الحقيقي للوضع. وترتب على ذلك الوصول إلى مرحلة تقديم مشاريع قرارات تتجاهل ما نص عليه في قرارات مجلس الأمن ذاته من حقوق والتزامات. وتضيف التزامات جديدة لم تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي نفذها العراق بشكل كامل.

إن قرارات مجلس الأمن حين فرضت التزامات مختلفة على العراق، قررت بالمقابل التزاما واضحا على مجلس الأمن يقضي برفع الحصار الشامل المفروض على العراق عند تنفيذه لالتزاماته بموجب القرارات نفسها. غير أن الذي جرى خلال تسع سنوات مضت هو أن المجلس، وعبر ٤٠ جلسة مراجعة، ٤٠ جلسة مراجعة، لعملية تنفيذ العراق لالتزاماته، فشل، ليس فقط في اتخاذ قرار لرفع الحصار، وإنما فشل حتى في اتخاذ أي قرار لتخفيف الحصار، رغم أن الجميع يشهد، حتى أعداء العراق مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن تسع سنوات من التنفيذ واسع النطاق، وتحت أقسى ظروف التهديد بالعدوان المستمر على العراق، لم تبق شيئا ذا قيمة لم ينفذ. إذن، لماذا فشل مجلس الأمن في رفع الحصار عن العراق؟ إن السبب وراء ذلك كله هو التفرد الأمريكي في

المجلس لمنعه من التطبيق السليم لقراراته وبأساليب عديدة.

إننا نشهد منذ أشهر مساعي مكثفة في مجلس الأمن، وبوجه خاص من الدول الخمس دائمة العضوية للخروج بموقف موحد بشأن العراق. إن الموقف السليم الذي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن واضح ولا يحتمل الخلاف إذا تم الالتزام بمنطق القانون والعدالة. إن العراق يطالب بحقوقه المشروع والواضحة، وخلاصتها رفع الحصار الجائر عنه وفق قرارات مجلس الأمن. وإن هذه القرارات وافقت عليها الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس وطبقها العراق منذ تسع سنوات. وجاء الآن دور هذه الدول الخمس لكي تحترم تعهداتها. إن موقف العراق يجب أن يكون واضحا للجميع. إن أي اقتراح أو قرار أو نتائج، إذا كانت هناك أية نتائج، ولكي تحظى باهتمام العراق، لا بد أن تنطلق من القانون الدولي وعدم الكيل بمكيالين. وبخلاف ذلك، فإن مصير النتائج التي يتم التوصل إليها سيكون الرفض الأكيد مع استمرار نضالنا لرفع الحصار رفعا كاملا وشاملا ونهائيا، وتحقيق كل مطالبنا المشروعة.

لقد وضح للجميع، وعبر الشهادات العلنية الشخصية والرسمية، أن اللجنة الخاصة السابقة، وهي هيئة مع الأسف تحمل اسم الأمم المتحدة، وتعمل نظريا تحت علمها، قد وظفت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لتحقيق أهدافهما العدوانية ضد شعب العراق وسيادته وأمنه، ولتحقيق الغاية من مهمتها الأساسية، فقد اعتمدت اللجنة الخاصة في عملها في العراق منهجين. الأول، هو القيام بأنشطة تجسسية لحساب المخابرات الأمريكية والبريطانية والاسرائيلية لتمكينها من الوصول إلى أهدافها في زعزعة الاستقرار السياسي في العراق والإطاحة بنظامه الوطني. والثاني، هو الإبقاء على الحصار، وذلك عن طريق إبلاغ المجلس بأنها، أي اللجنة الخاصة، ما زالت لم تنجز مهمتها في نزع سلاح العراق بعد.

لقد لجأت اللجنة الخاصة السابقة في عملها في العراق الى استعمال أساليب مفضوحة لتزوير الحقائق وتصويرها بالشكل الذي ينسجم مع النهج الأمريكي المعادي للعراق، والتي كان آخرها قضية قناني غاز الأعصاب (في إكس) التي تم العثور عليها في مقر اللجنة الخاصة السابقة في بغداد، والتي استخدمتها تلك اللجنة في تلويث عينات رؤوس الصواريخ العراقية التي أرسلتها اللجنة نفسها لتحليلها في المختبرات الأمريكية، لتمكين الإدارة الأمريكية من إيجاد الدليل على ادعائها بشأن برامج العراق التسليحية. ولم تتوقف الممارسات المشبوهة عند هذا الحد، إذ بلغ الأمر حد تدمير العينات بشكل سريع من أجل إخفاء الدليل الدامغ على ضلوع اللجنة الخاصة وعناصرها في المؤامرة الأمريكية ضد العراق.

إن المحاولات الأمريكية لتشويه وحرف العلاقة بين العراق ومجلس الأمن لم تتوقف عند حد اللجنة الخاصة السابقة، بل امتدت هذه المحاولات لتظهر في أبشع صورها متمثلة بالعمل الصريح والمفضوح في عرقلة أي جهد يرمي الى التخفيف من آثار الحصار الشامل المفروض على العراق، والذي بات يسبب معاناة مريرة لأبناء شعب العراق ولا سيما الأطفال.

وما العراقيل التي يشهدها تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن صيغة "النفط مقابل الغذاء"، والتي تشير جميع التقارير والوقائع الى عدم كفايتها في سد النقص الكبير الذي يعتري عملية تأمين الاحتياجات الإنسانية الأساسية، إلا دليل صارخ على إمعان الإدارة الأمريكية في إيذاء شعب العراق وحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية التي أقرتها جميع المواثيق الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن مجموع قيمة المواد الواصلة الى العراق للمراحل الخمس الأولى من تنفيذ مذكرة التفاهم مقارب جدا للمبالغ المستقطعة من قيمة مبيعات النفط العراقي لأغراض اللجنة الخاصة ونفقات الأمم المتحدة في العراق وتكاليف لجنة التعويضات. فقد بلغت قيمة المواد الواصلة الى الشعب العراقي منذ بداية عام ١٩٩٧ ولغاية الآن أربعة مليارات وتسعمائة وثمانية وأربعين مليون وثلاثمائة ألف دولار. وبلغت المبالغ المستقطعة للجنة الخاصة ولخدمات الأمم المتحدة وللتعويضات أربعة مليارات وواحدا وأربعين مليونا ومائة وخمسة وثمانين ألف دولار.

إن نظرة سريعة على هذين الرقمين تظهر مدى عجز مذكرة التفاهم عن سد الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي، وأن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في معالجة العقود المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية تلك، وتأخيرها بهذا الشكل المتعمد، يجعل هدف مذكرة التفاهم الأساسي هو تمويل

نفقات الأمم المتحدة، وليس توفير الاحتياجات الأساسية الإنسانية لشعب العراق من أجل وقف التدهور في الحالة الصحية وغيرها.

كما تظهر نوايا الإدارتين الأمريكية والبريطانية في إفراغ هذه المذكرة من محتواها بتعليق العقود ذات الصلة المباشرة بالأوضاع الصحية للشعب العراقي. وعلى سبيل المثال، فيما يخص قطاعات ماء الشرب والصرف الصحي والكهرباء، بلغت قيمة العقود الموقعة والمسجلة للقطاعين المذكورين ٣٥٢ مليون دولار، في حين تبلغ قيمة ما وصل الى العراق منها لحد يومنا هذا ٦٤ مليون دولار فقط، أي بنسبة ١٨ في المائة فقط من قيمة العقود المسجلة للقطاعين المذكورين، والبقية معلقة وممنوعة من قبل الأمريكان والبريطانيين.

وأفصح دليل على حجم معاناة أطفال العراق جراء هذا الحصار الشامل الجائر هو ما أورده تقرير اليونيسيف الصادر يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، والذي تضمن إحصاءات عن وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية ونقص الدواء وتدني الحالة الاقتصادية والتغذوية للأمهات. لقد أثبت تقرير اليونيسيف بشكل قاطع أن الحصار المفروض على العراق هو السبب الرئيسي في هذا الارتفاع المروع في نسبة وفيات الأطفال.

ومهما حاولت الإدارة الأمريكية تشويه الحقائق الخاصة بمذكرة التفاهم وإطلاق الأكاذيب والادعاءات المغرضة بشأن توزيع المواد الغذائية والصحية، فإن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وبرنامج العراق، التي تستند الى تقارير مراقبي الأمم المتحدة المنتشرين في جميع أرجاء العراق، أثبتت دقة وانتظام وعدالة عملية توزيع جميع المواد الإنسانية التي تصل بموجب مذكرة التفاهم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعهد الإبقاء على الحصار على العراق ومضاعفة معاناة شعب العراق، رغم زوال جميع الأسباب التي أدت الى فرض ذلك الحصار. ويتوضح الهدف الأمريكي هذا في العديد من تصريحات المسؤولين الأمريكان التي تجعل من الحصار أداة لتحقيق السياسة الأمريكية المعادية للعراق.

ومن الركائز الأساسية للسياسة العدوانية الأمريكية والبريطانية على العراق، فرض منطقتي حظر الطيران. إن هذا الفرض يشكل خرقا للميثاق والقانون الدولي. وقد سبق أن أوضحنا الأدلة على ذلك في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما تشهد على ذلك أيضا آراء بعض الدول دائمة العضوية وغيرها في مداولات المجلس وخارجها.

وليس بخاف أن استمرار هذا الخرق العدواني هو وسيلة لإدامة العدوان تحقيقا لأهداف المخطط السياسي الانكلو - أمريكي؛ إذ لا يتردد أي من المسؤولين الأمريكان في الإفصاح عن حقيقة نواياهم في استغلال عمليات القصف اليومية هذه في تحقيق أهداف الإدارة الأمريكية في استمرار العداء ضد العراق وسيادته، وزعزعة نظامها الوطني.

فلقد نشرت صحيفة "واشنطن بوست" في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام مقالا نقلت فيه عن موظف كبير في الإدارة الأمريكية وصفه لهذه الضربات بأنها "طريقة للوصول الى الهدف بشكل يرضي الجميع. حيث يتم تحقيق الأهداف دون ارتطام أية مراكب ... وإذا ما قمنا بشن حملة واسعة، فسوف يتساءل الناس ما الذي أثار هذا".

وانطلاقا من سياسة تجزئة العدوان هذه، تمارس الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية، وفي استعراض يومي للقوة، عمليات اختراق متكررة للأجواء العراقية تقوم خلالها بشن عمليات قصف وحشية ضد الأهداف المدنية والاقتصادية في العراق، بما في ذلك محطات الاتصال ومحطات ضخ النفط ومساكن المواطنين. وحتى الجوامع والكنائس لم تسلم من هذه الضربات الوحشية والمستمرة، بما فيها مؤخرا قصف كنيسة دير مار متى، وهي كنيسة يعود تاريخها الى القرن الرابع الميلادي، فقد قامت الطائرات الأمريكية والبريطانية بقصفها يوم ١١ من آب/أغسطس هذا العام.

لقد بلغ مجموع الطلعات الجوية التي قامت بها الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية، منذ العدوان الأمريكي البريطاني على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ولحد يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ١٢ ١٤٣ طلعة جوية. منها ٩ ٨٣٠ طلعة جوية على جنوب العراق، انطلاقا من الأراضي السعودية والكويتية، و ٢ ٣١٣ طلعة جوية عسكرية من شمال العراق انطلاقا من الأراضي التركية.

إن الإدارة الأمريكية تسعى لاختلاق التبريرات المتهافتة لهذه الأعمال العدوانية اليومية التي يقع ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء. فهي تدعي بأن عمليات قصف المدنيين إنما تأتي ردا على نيران الدفاعات العراقية التي تعترضها وأنها، الطائرات العدوانية الأمريكية إنما تمارس حقها في الدفاع الشرعي عن النفس. هنا علينا أن نتساءل من أين تستمد الإدارة الأمريكية شرعية حقها في الدفاع عن عمل يفتقد في الأساس الى الشرعية القانونية؟ ما الذي يعطي الشرعية للعدوانيين الأمريكان ليزعموا الدفاع عن النفس داخل الأجواء العراقية؟ إنها مسخرة. إن ما تنفذه الإدارة الأمريكية ضد العراق هو في واقع الأمر حرب علنية تشنها ضد شعب العراق، وهذا ما اعترف به صراحة موظف كبير في وزارة الدفاع الأمريكية الى صحيفة واشنطن بوست الصادرة في ٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام حين وصف هذه العمليات بأنها "حرب على مستوى منخفض".

إن العراق وانطلاقا من حقه الشرعي في الدفاع عن النفس الذي تكفله جميع المواثيق الدولية لن يتردد في الرد على جميع الأعمال العدوانية الأمريكية والبريطانية الرامية الى خرق حرمة أجوائه وأراضيه وتهديد أمنه ووحدته الإقليمية وأمن شعبه وسيواصل العراق التصدي للعدوان الأمريكي البريطاني بكل ما لديه من وسائل وإمكانيات ولن يرضح للابتزاز الأمريكي.

إن السياسة الأمريكية المعادية للعراق والمنافية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تتجسد أيضا في التصريحات العلنية والرسمية الصادرة عن كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية بشأن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ما تسميه الإطاحة بالنظام الوطني في العراق وتجزئة وحدة شعبه، إضافة الى قيام أعلى الهيئات التشريعية الأمريكية بسن قوانين تبيح للإدارة الأمريكية التدخل في شؤون العراق الداخلية ورصد ميزانيات ضخمة لعمليات الإرهاب والتخريب والاغتيالات داخل العراق. وتعيين موظفين أمريكان رفيعي المستوى في الإدارة لتولي مثل هذه المهام اللاأخلاقية واللاشرعية.

لقد ساهمت هذه السياسة الأمريكية في قيام القوات التركية بأعمال عسكرية واسعة النطاق داخل الأراضي العراقية بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وتسبب هذه الممارسات العسكرية زعزعة الأمن والاستقرار في شمال العراق وتهديد سلامة بلادنا ووحدة أراضيها. ويبلغ العراق الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن دوريا بهذه الاعتداءات التركية المتكررة على أراضيه والتي تشكل خرقا لمبادئ حسن الجوار وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، ولم يصدر من الأمم المتحدة أي إجراء للحد من هذه التصرفات. والسبب واضح تماما. ويتمثل في سياسة الولايات المتحدة التي تسعى لإبقاء الأوضاع الشاذة في منطقتنا.

إن استمرار التفرد الأمريكي وتحكُّمه في مصير شعوب العالم ومؤسساته الدولية الاقتصادية والسياسية، يضع الأمم المتحدة بشكل خاص أمام أخطر تحد يواجهها منذ نشأتها.

إن على الأمم المتحدة أن تتصدى لهذه الهيمنة وأن تثبت قدرتها على استعادة التوازن بالشكل الذي يحقق أهدافها المنصوص عليها في الميثاق والتي من أولها تحقيق الأمن والسلم والاستقرار وإنماء العلاقات الودية وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول.

لقد دعا العراق في خطاب ألقاه السيد الرئيس صدام حسين في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الى أن يتأسس بين الراغبين من دول العالم تجمع مؤسسي ذو أنظمة ومواثيق متفق عليها لإقامة تعاون جدي في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية لحفظ التوازن وتحقيق السلام ابتداء من آسيا وما يتصل بها. تجمع ليس موجها ضد أحد ولكنه مستعد ليحمي منتسبيه وبدافع بالحق وفق قياسات إنسانية صحيحة عن أمنه ومصالح أعضائه والأمن الدولي.

وإننا من على هذا المنبر ندعو شعوب ودول العالم المؤمنة بقيمها وثقافتها وبحريتها واستقلالها وبالعدالة والمساواة بين أمم وشعوب العالم أن تدرس مقترح السيد الرئيس صدام حسين من أجل إقامة حوار لتحويل هذا المقترح الى واقع يخدم التوازن والأمن والسلام في العالم.

هذا بالإضافة الى أن العديد من دول العالم ومن بينها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن قد دعت وبكل وضوح الى قيام عالم متعدد الأقطاب يسود فيه التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن التزام الأمم المتحدة بمبادئها وتنفيذ قراراتها بشكل كامل وعادل دون انتقائية أو تمييز هو الكفيل بإعادة مصداقيتها واستعادة ثقة الدول بقدرة المنظمة على تحقيق العدل والسلام، وكما يشجع الدول على الامتثال لقرارات المنظمة وتنفيذ أحكامها. إن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص تنفيذ القرارات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وبشكل أساسي القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ودعم كفاح الشعب الفلسطيني المشروع من أجل تأكيد حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في العيش على ترابه الوطني في فلسطين والكفاح ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لأراضيه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

إن على الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما تطبيق الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي اعتبرت تجريد العراق من أسلحته خطوة على طريق جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولكن لحد الآن لم تتخذ الأمم المتحدة أية خطوة بهذا الاتجاه.

وأخيرا، إن سيادة مفاهيم العدالة والديمقراطية والتنمية في العالم رهن بإضفاء الطابع الديمقراطي والعادل على المؤسسات الدولية وبشكل خاص في الأمم المتحدة ولن تتحقق هذه المفاهيم إلا بتنفيذ سلسلة مترابطة من الإصلاحات الإدارية والهيكلية والسياسية للمنظمة ولجميع مؤسساتها وهيئاتها، لكي تستطيع المنظمة النهوض بمسؤولياتها بموجب الميثاق والمتمثلة بشكل أساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.